

التَّوَكُّلُ بِالضَّرُورَةِ وَتَطْيِيقَاتِهِ الْمَعاصرة

د/ علي بن صالح بن محمد المحمادي (*)

• مقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضَلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ
رَقِيبًا﴾^(٢)

﴿يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا﴾^(٣).

أما بعد،،،

فإنَّ الشريعة الإسلامية هي شريعة الله الخالدة، تحقق المقاصد المُرادة
لمشرِّعها سبحانه، والتي منها عمارة الأرض من قبل خلقه المستخلفين فيها،
ومن نعم الخالق على عباده أن جعل هذه الشريعة السمحة تتميز باليسر
والسهولة، وترفع الحرج والمشقة عن العباد.

(*) أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الشريعة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -
جامعة أم القرى.

و المكلفون في هذه الحياة تعترضهم عوارض خارجة عن الظروف العادية التي تعوّنوا عليها، فتعكّر صفوهم، وتكدر بالهم، ويلحقهم بها مشقة وعنت.

ومن رأفة الرب الرحيم في هذه الحالة أن أعفى المضطر من فعل المأمور أو أباح له فعل المحظور.

وتُعرف هذه الحالة الطارئة بالضرورة، ونظرًا لأهميتها فقد اعتنى بها علماء الشريعة قديمًا وحديثًا، وتبوّأت مباحثها النظرية مكانة عالية في الكتابات الأصولية والفقهية والمقاصدية، حيث بيّن أهل العلم ضابطها وضوابط العمل بها.

وموقع بحث الضرورة في المؤلفات الأصولية في مباحث الرخصة، والإكراه، والمصالح المرسلة، والاستحسان.

ويبحثها الفقهاء في الفروع الجزئية التي تحقق فيها ضابط الضرورة. وتبحث في كتب القواعد الفقهية في قاعدتي "المشقة تجلب التيسير" و"الضرر يزال" وما تفرّع عنهما من قواعد.

وموقعها في كتب المقاصد في المقاصد الضرورية.

وإنّ من أهم ما تميّز به هذا العصر كثرة النوازل والمستجدات التي تتطلب من علماء الشريعة تخريجًا لأحكامها وفق القواعد الشرعية والمقاصد المرعية، وإن من مفاخر ومآثر علماء هذا العصر عقد اللقاءات والجلسات والحوارات من أجل متابعة كلّ نازلة تنزل، ومحاولة التعرف على حكمها عن طريق النظر في الأدلة النقلية والعقلية، وإعمال القواعد الفقهية والأصولية، ومراعاة مقاصد الشريعة.

ويلاحظ المتابع حضوراً وقراءة لبحوث وقرارات المجامع الفقهية والجهات المعنية بدراسة النوازل أن للضرورة أثراً كبيراً في تخريج أحكام النوازل، ويتطلب اعتبار الضرورة في تغيير الحكم الأصلي إماماً بضابطها وضوابط الترخيص بها، ومراعاة لضوابط تخريج حكم النازلة على الضرورة.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فأني عزم - بعد الاستعانة بالله سبحانه - أن أكتب فيه بحثاً بعنوان "الترخيص بالضرورة، وتطبيقاته المعاصرة"، اجتهدت فيه على الإضافات العلمية التالية :

أولاً: ربط الترخيص بالضرورة بالقواعد الشرعية التي يؤول إليها.
ثانياً: التوسع في دراسة قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)؛ لأنها من أهم قواعد الترخيص بالضرورة.

ثالثاً: بيان ضوابط تخريج حكم النازلة على الضرورة.

رابعاً: إبراز أثر الضرورة في النوازل من خلال التطبيقات المعاصرة على قواعد الترخيص بالضرورة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته مكونة من مقدمة، وخمسة مباحث.

اشتملت المقدمة على أهمية الموضوع، وخطته، ومنهج الكتابة فيه.

المبحث الأول: تعريف الرخصة، وأقسامها من جهة تعلق الحكم الشرعي بها؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الرخصة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أقسام الرخصة من جهة تعلق الحكم الشرعي بها.

المبحث الثاني: تعريف الضرورة ، والاضطرار، والمضطر:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الضرورة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف الاضطرار.

المطلب الثالث: تعريف المضطر.

المبحث الثالث: تعريف النوازل، وضوابط تخريج حكم النازلة على الضرورة:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف النوازل في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: ضوابط تخريج حكم النازلة على الضرورة.

المبحث الرابع: الترخص بالضرورة أدلته، وضوابطه، وحكم الأخذ به:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أدلة الترخص بالضرورة.

المطلب الثاني: ضوابط الترخص بالضرورة.

المطلب الثالث: حكم الترخص بالضرورة.

المبحث الخامس: القواعد الشرعية التي يؤول إليها الترخص بالضرورة:

وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: قاعدة "المشقة تجلب التيسير".

المطلب الثاني: قاعدة "الضرر يُزال".

المطلب الثالث: قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات".

- المطلب الرابع: قاعدة "الضرورة تُقَدَّر بقدرها".
- المطلب الخامس: قاعدة "ما جاز لعذر بطل بزواله".
- المطلب السادس: قاعدة "إذا زال المانع عاد الممنوع".
- المطلب السابع: قاعدة "الاضطرار لا يبطل حق الغير".
- المطلب الثامن: قاعدة "الضرر لا يُزال بالضرر".
- المطلب التاسع: قاعدة "الرخص لا تتأط بالمعاصي".
- المطلب العاشر: قاعدة "الضرورة لا تبيح الفروج".
- المطلب الحادي عشر: قاعدة "الحاجة قد تُنزَل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة".

ويرتكز منهجي في كتابة البحث على الأسس التالية:

أولاً: العناية بالتأصيل الشرعي للترخيص بالضرورة، ويتم ذلك باستقراء القواعد الشرعية المقيدة للضرورة والضابطة للعمل بها.

ثانياً: الرجوع في التطبيقات المعاصرة لأثر الضرورة في النوازل إلى بحوث وقرارات المجامع الفقهية والجهات المعنية بدراسة النوازل، مع التنبيه إلى أنني لم أقصد الاستقصاء والحصص.

ثالثاً: لا أنكر من الأقوال في حكم النازلة إلا قول من اعتمد على الترخيص بالضرورة، وإذا كان الاستناد على الضرورة مُعْتَرَضاً عليه بينت ذلك.

رابعاً: طرُزَت التطبيقات على قواعد الترخيص بالضرورة بأمتثلة تقليدية مستخرجة من دواوين التفسير والفقه والأصول.

خامساً: التزمت بالمنهج العلمي المتبع في عزو الآيات القرآنية، وتخير الأحدث النبوية، وتوثيق النقول من مصادرها الأصلية.

أسأل الله قبول العمل والعفو عن الخطأ والخلل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

• المبحث الأول: تعريف الرخصة، وأقسامها من جهة تعلق الحكم الشرعي بها:

المطلب الأول: تعريف الرخصة في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الرخصة في اللغة.

الرخصة بتسكين الخاء، وتطلق في اللغة على معانٍ من أهمها^(٤):

١- التيسير والتسهيل، يُقال: رخص الشرع لنا في كذا ترخيصاً، وأرخص إرخاصاً إذا يسّره وسهّله.

٢- نعومة الملمس، نقول العرب: امرأة رخصة البدن إذا كانت ناعمة الجسم.

٣- انخفاض السعر، يُقال: أرخص الله السعر، أي جعله رخيصاً. والرخصة على وزن فُعلة تُطلق على الشخص المكثّر من الأخذ بالرخصة.

ثانياً: تعريف الرخصة في اصطلاح الأصوليين.

اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الرخصة، وسأكتفي بذكر نماذج لتعريفها من كل مذهب، ثم أبين التعريف الراجح في نظري:

أولاً: تعريف الرخصة في اصطلاح علماء الحنفية.

١- عرّف السرخسي الرخصة بأنها (ما استبيح للعدر مع بقاء الدليل)^(٥).

٢- وعرفها الكمال بن الهمام بقوله (ما شرع تخفيفاً لحكم مع اعتبار دليله) ^(٦).

ثانياً: تعريف الرخصة في اصطلاح علماء المالكية.

١- عرّف القرافي الرخصة بأنها (جواز الإقدام على الفعل مع اشتهاه المانع منه شرعاً) ^(٧).

٢- وعرفها ابن الحاجب بقوله (وأما الرخصة فالمشروع لعذرٍ مع قيام المحرم لولا العذر) ^(٨).

٣- عرّف الشاطبي الرخصة بتعريفات عدة في مواطن مختلفة من كتابه الموافقات، منها تعريفه الرخصة بأنها (ما شرع لعذر شاق استثناءً من أصل كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة) ^(٩). وقال في تعريفها في موضع آخر (ما استثنى من أصل كلي يقتضي المنع مطلقاً من غير اعتبار بكونه لعذر شاق) ^(١٠).

ثالثاً: تعريف الرخصة في اصطلاح علماء الشافعية.

١- عرّف الغزالي الرخصة بقوله (ما وسّع للمكلف في فعله لعذر، وعجز عنه مع قيام السبب) ^(١١).

٢- وعرفها ابن السبكي بأنها (ما تغيّر من الحكم الشرعي لعذر إلى سهولة ويسر مع قيام السبب للحكم لأصلي) ^(١٢).

رابعاً: تعريف الرخصة في اصطلاح علماء الحنابلة.

١- يقول ابن قدامة في تعريف الرخصة هي (استباحة المحظور مع قيام السبب الحاضر) ^(١٣).

٢- وعرفها الطوفي بأنها (ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح) ^(١٤).

ويلاحظ على التعريفات السابقة اتفاقها على ذكر ثلاثة قيود في تعريف الرخصة:

القيد الأول: أن الرخصة شرع حكمها مستثنى من أصل كلي، وهو العزيمة، والمستثنى يأتي بعد المستثنى منه.

القيد الثاني: أن الدليل الدال على الحكم الأصلي ما زال باقياً، ويعمل بالحكم من لا عذر له يبيح له الترخّص.

القيد الثالث: أن الترخّص يكون بسبب عذر مبيح.

والتعريف المختار في نظري هو تعريف الرخصة بأنها (ما شرع على خلاف الدليل القائم لعذر مبيح).

ومن النظر في هذا التعريف نستنتج الركائز المكوّنة للرخصة، وهي :

أولاً: أن الرخصة لا بد أن تكون مشروعة بدليل، وإذا انعدم هذا الدليل بقي الحكم على أصله.

ثانياً: أن حكم الرخصة مستثنى من أصل كلي يقتضي المنع، ولا يدخل في الرخصة ما أباحه الله من المأكولات والمطعومات وغيرهما؛ لأنها ليست على خلاف الدليل.

ثالثاً: أن دليل العزيمة باقٍ يعمل بحكمه من لا عذر له.

رابعاً: أن الترخّص لا يشرع إلا إذا وجد العذر المبيح، وهو العذر المعتبر شرعاً.

ويحسن التنبيه هنا إلى أن العلاقة بين العذر والرخصة عموم وخصوص مطلق، فالعذر أعم من الرخصة؛ لأنه يشمل كل عارض يطرأ للمكلف سواء أكان داخلياً تحت أصل الحاجيات أو التكميليات.

أما الرخصة فوجودها متوقف على وجود العذر الشاق^(١٥).

المطلب الثاني: أقسام الرخصة من جهة تعلق الحكم الشرعي بها

تنقسم الرخصة من جهة تعلق الحكم الشرعي بها إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: رخصة واجبة، وهي الرخصة التي يجب على المكلف أن يترخّص بها، وإن لم يفعل أثم، وهذا الحكم هو للترخص بالضرورة. ومن أمثلة ذلك :

المثال الأول: وجوب أكل الميتة للمضطر في حال المخصصة.

وأكل الميتة أبيح للمضطر، ومسوّغ الإباحة الاضطرار، مع قيام الدليل المحرّم لأكلها، وهو قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(١٦) ودليل وجوب أكل الميتة للمضطر قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١٧)، وغيرها من الأدلة الدالة على المحافظة على النفس، والمضطر في حال المخصصة إن لم يأكل من الميتة فإنه سيهلك.

وللعلماء قولان مشهوران في حكم أكل الميتة للمضطر :

القول الأول: وجوب أكل الميتة للمضطر^(١٨)، واختلف أرباب هذا القول، هل وجوب الأكل من باب الرخصة أو العزيمة^(١٩)؟ على ثلاثة أقوال: القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أن وجوب أكل الميتة للمضطر من باب الرخصة الواجبة^(٢٠)، وهو الصحيح؛ لأن إباحة أكل الميتة للمضطر حكم ثابت على خلاف الدليل، وهو قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٢١).

قال العز بن عبد السلام (لو اضطر إلى أكل النجاسات وجب عليه أكلها؛ لأن مفسدة فوات النفس والأعضاء أعظم من مفسدة أكل النجاسات)^(٢٢) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (يجب على المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم

به نفسه فمن اضطر إلى الميتة أو الماء النجس فلم يشرب ولم يأكل حتى مات دخل النار^(٢٣).

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن وجوب أكل الميتة للمضطر من باب العزيمة.

ومن هؤلاء الكيا الهراسي^(٢٤) وابن دقيق العيد^(٢٥).

واحتج أصحاب هذا القول باستشكال أن تجماع الرخصة الوجوب؛ لأن الرخصة تقتضي التسهيل، والوجوب يقتضي الإلزام ويجاب عنه بأن الوجوب قدر زائد على الحل، وليس داخلاً في مسمى الرخصة، لكنه جائز مجامعته لها.

قال ابن السبكي (والرخصة في الحقيقة ما تضمنه الواجب والندب من الإحلال، وأما خصوص الوجوب والندب فزائد آلت إليه الرخصة بدليل خاص)^(٢٦).

القول الثالث: أن أكل الميتة للمضطر، تتأتى فيه الجهتان العزيمة والرخصة، فهو من حيث إسقاط العقاب عنه مع قيام الحاضر رخصة؛ لما فيه من الفسحة للمضطر، ومن حيث إيجاب العقاب على ترك الترخيص بالأكل عزيمة.

وفي هذا القول محاولة الجمع بين القولين .

وذهب إلى هذا الغزالي^(٢٧) وابن قدامة^(٢٨).

القول الثاني: أن أكل الميتة للمضطر مباح.

قال به أبو يوسف وهو وجه عند الشافعية والحنابلة^(٢٩).

ومن أدلة هذا القول قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣٠) وقوله سبحانه ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٣١).

ووجه الاستدلال من الآيتين هو أن ظاهرهما يفيد الإباحة، فيحملان على الظاهر.

ويجاب عنه بأن نفي الإثم في الآيتين عام لحالتي الجواز والوجوب، وثم قرينة تدل على تخصيصه بالوجوب، وهي الأدلة التي استدلت بها القائلون بالوجوب.

وذكر المرداوي قولاً ثالثاً وهو استحباب أكل الميتة للمضطر^(٣٢).

المثال الثاني: وجوب التيمم إذا خاف المكلف من استعمال الماء زيادة المرض ونحوها، وذهب بعض أهل إلى أن التيمم في هذه الحالة عزيمة^(٣٣).
المثال الثالث: شرب الخمر في حق من غص بلقمة، ولم يستطع بلعها، ولم يجد إلا خمرة يسيغها بها، فيجب عليه شرب الخمر في هذه الحالة؛ لكيلا يكون معرضاً نفسه للهلاك^(٣٤).

المثال الرابع: وجوب الفطر في رمضان في حق من يقطع أو يغلب على ظنه أنه إن لم يفطر هلك، لا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر^(٣٥).
القسم الثاني: رخصة مندوبة، أي أن الأخذ بالرخصة أفضل من تركها.

وأمثلة الرخص المندوبة كثيرة، منها :

المثال الأول: ذهب الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن

قصر الصلاة في السفر من الرخص المندوبة إذا اجتمعت الشروط وانتفتت الموانع، ويرى الحنفية أن قصر الصلاة للمسافر عزيمة وليس من الرخص^(٣٦).

والصحيح هو قول الجمهور، قال شيخ الإسلام (وأظهر الأقوال قول من يقول: إنه سنة، وإن الإتمام مكروه)^(٣٧).

المثال الثاني: الإبراد بالظهر إذا كان الحر شديداً^(٣٨).

القسم الثالث: رخصة مباحة، وهي الرخصة التي يُخَيَّرُ المكلف فيها بين الأخذ والترك.

وقصر الشاطبي الرخص كلها على باب الإباحة، ومقصوده بالإباحة هنا رفع الحرج، قال رحمه الله (حكم الرخصة الإباحة مطلقاً من حيث هي رخصة)^(٣٩).

ومن أمثلة الرخص المباحة :

المثال الأول: السلم وهو: بيع موصوف في الذمة ببذل يعطى آجلاً^(٤٠)، وكذا كل عقود الارتفاق كالعرايا والإجارة والمساقاة والمزارعة^(٤١).

المثال الثاني: الجمع بين الصلاتين في السفر عند الجمهور وهم المالكية والشافعية والحنابلة^(٤٢).

القسم الرابع: رخصة على خلاف الأولى، أي أن عدم الأخذ بالرخصة هو الأفضل ومن أمثلتها:

المثال الأول: الإفطار في رمضان للمسافر الذي لا يتضرر بالصوم؛ لقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤٣).

وذهب إلى هذا القول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة^(٤٤).
 المثال الثاني: المسح على الخفين رخصة على خلاف الأولى عند من يرى أن غسل الرجلين أفضل^(٤٥).
 القسم الخامس: رخصة مكروهة، وهي التي يكون تركها أفضل من فعلها.

ومن أمثلتها :

المثال الأول: أن يسافر الشخص من أجل الترخيص برخص السفر، فهذا المسافر له أن يترخص، لكن هذه الرخصة مكروهة^(٤٦).
 المثال الثاني: أن يغسل الشخص الخف بدل المسح، فإن ذلك مجزئ، لكن هذا الفعل من الرخص المكروهة^(٤٧).
 هذه هي أقسام الرخصة، ولا تجامع الرخصة الحرمة؛ لما بينهما من التضاد^(٤٨).

• المبحث الثاني: تعريف الضرورة، والاضطرار، والمضطر:

المطلب الأول: تعريف الضرورة في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الضرورة في اللغة:

الضرورات جمع ضرورة، والضرورة في اللغة تأتي لعدة معانٍ^(٤٩)، منها:

المعنى الأول: تأتي الضرورة بمعنى الحاجة، يقال: رجل ذو ضرورة وضرورة أي حاجة.

المعنى الثاني: تأتي الضرورة بمعنى المشقة.

المعنى الثالث: تأتي الضرورة بمعنى الضيق والشدة التي لا مدفع لها، يقال: اضطر فلان إلى كذا، إذا ضاق به الأمر واشتد عليه.

المعنى الرابع: تأتي الضرورة بمعنى الضرر، أو المبالغة في الضرر. و الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، والاضطرار هو الإلجاء إلى ما ليس منه بد، وهو الأثر الناتج عن حالة الضرورة.

ثانيًا: تعريف الضرورة في اصطلاح علماء الشريعة:

اختلفت عبارات العلماء في تحديد المعنى الاصطلاحي للضرورة، وتؤول تلك التعريفات إلى إطلاقين:

الإطلاق الأول: التعريف المقاصدي للضرورة .

يعرّف الأصوليون الضروري، وهو منسوب إلى الضرورة بأنه: الأمر الذي لا بد منه، في قيام مصالح الدين والدنيا^(٥٠).

ومصالح الدين والدنيا قائمة على حفظ المقاصد أو الكليات الخمسة والمعروفة بالضرورات الخمس وهي: حفظ الدين، والعقل، والنفس، والمال، والعرض^(٥١).

وحفظ هذه الضروريات يكون بإقامة أركانها، وتثبيت قواعدها، وبدرء الاختلال الواقع أو المتوقع عليها.

قال الشاطبي: (فأما الضرورية، فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين)^(٥٢).

ويُفهم من هذا الإطلاق أن الضرورة أباحت المحظور من أجل الحفاظ على مقصدين من المقاصد الضرورية في الشريعة.

الإطلاق الثاني: التعريف الفقهي للضرورة.

أولاً: تعريف فقهاء الحنفية للضرورة:

عرّف الجصاص الضرورة بأنها (خوف الضرر على نفسه، أو بعض أعضائه بترك الأكل)^(٥٣)

وعرّفها الحموي بأنها (بلوغ المكلف حدًّا إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب)^(٥٤)

ثانياً: تعريف فقهاء المالكية للضرورة:

عرّف ابن جزّي الضرورة بأنها (خوف الموت ولا يشترط أن يصبر حتى يشرف على الموت)^(٥٥) وعرّفها الدريز بأنها (الخوف من الهلاك علماً أو ظناً)^(٥٦).

ثالثاً: تعريف فقهاء الشافعية للضرورة:

عرّف السيوطي الضرورة بقوله (فالضرورة بلوغ حدٍّ إذا لم يتناول الممنوع هلك أو قارب، وهذا يبيح تناول الحرام)^(٥٧).

رابعاً: تعريف فقهاء الحنابلة:

قال بهاء الدين المقدسي في تعريف الضرورة (فالضرورة هي التي يخاف منها التلف إن ترك الأكل)^(٥٨).

خامساً: تعريف الظاهرية للضرورة:

حدّد ابن حزم الضرورة بأنها (أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل، أو ما يشرب)^(٥٩).

والناظر في غالب تعريفات المتقدمين للضرورة يجد أنها وإن اختلفت عباراتها إلا أنها متقاربة في المعنى، وأهم ما يُستنتج منها:

- ١- أن الضرورة تشتمل على خوف الضرر على النفس وما دونها.
- ٢- أن الضرورة تكون عند خوف الهلاك الواقع أو المتوقع.
- ٣- أن غالب التعريفات تحصر حالات الضرورة في حالتين هما:
الجوع والإكراه.

قال الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٠)

(لما حرّم الله تعالى تلك الأشياء استثنى منها حال الضرورة، وهذه الضرورة لها سببان:

أحدهما: الجوع الشديد، وأن لا يجد مأكولاً حلالاً يسدّ به الرمق، فعند ذلك يكون مضطراً.

الثاني: إذا أكره على تناوله مكره فيحل له تناوله) (١١).

سادساً: تعريف بعض الفقهاء المعاصرين للضرورة.

- ١- عرّف الدكتور وهبة الزحيلي الضرورة بأنها (هي أن تطرأ على الإنسان حالة من الخطر أو المشقة الشديدة، بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس أو بالعضو أو بالعرض أو بالعقل أو بالمال، ويتعيّن أو يباح عندئذ ارتكاب المحرم، أو ترك الواجب أو تأخيرها عن وقته دفعاً للضرر عنه في غالب ظنه ضمن قيود الشرع) (١٢).

٢- وعرفها الدكتور يوسف قاسم بأنها (خوف الهلاك على النفس أو المال) (٦٣).

٣- وعرفها الدكتور عبدالكريم زيدان بأنها (الحالة الملجئة لتناول الممنوع شرعاً) (٦٤).

٣- وقال الدكتور جميل مبارك في تعريفها (هي خوف الهلاك أو الضرر الشديد على أحد الضروريات للنفس أو الغير يقيناً أو ظناً إن لم يفعل ما يدفع به الهلاك أو الضرر الشديد) (٦٥).

والتعريف الجامع المانع للضرورة في نظري هو تعريفها بأنها "حالة تطرأ على الإنسان تلجئه لترك المأمور أو فعل المحظور".

المطلب الثاني: تعريف الاضطرار:

سبقت الإشارة إلى الفرق اللغوي بين الضرورة والاضطرار، وهو أن الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، والاضطرار مصدر مشتق من الفعل اضطر.

و لم يفرق الفقهاء في الاستعمال بين الضرورة والاضطرار، ويكثر في استعمالهم فعل هذا ضرورة أو فعله اضطراراً.

أما علماء الأصول فيفهم من كلامهم وجود فرق دقيق بينهما، وهو أن الضرورة حالة طارئة، أما الاضطرار فهو فعل المكلف الناتج عن الضرورة.

المطلب الثالث: تعريف المضطر:

المضطر يُحتمل كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، فإن كان أصله مضطرباً مشتقاً من الفعل "اضطر" فهو اسم فاعل، وإن كان أصله مضطرباً مشتقاً من الفعل "اضطر" فهو اسم مفعول، والأشهر هو الثاني.

و الأكثر إطلاق المضطر على من وقعت عليه الضرورة، وقد يُطلق على من يدفعها.

قال الشافعي (والمضطر: الرجل يكون بالموضع لا طعام فيه معه، ولا شيء يسد فورة جوعه من لبن وما أشبهه، ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره، أو يعتل، أو يكون ماشياً فيضعف عن بلوغ ما يريد، أو راكباً فيضعف عن ركوب دابته، أو ما في هذا المعنى من الضرر البين)^(٦٦).

• المبحث الثالث: تعريف النوازل، وضوابط تفريع حكم النازلة على الضرورة

المطلب الأول: تعريف النوازل في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف النوازل في اللغة:

النوازل جمع نازلة، والنازلة اسم فاعل مشتق من الفعل نزل، وتُطلق النازلة في اللغة على نزول أمرٍ شديد، مثل المصائب والفجائع التي تنزل بالناس ويشتد عليهم وقعها.

قال ابن فارس: «النون والزاي واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط الشيء ووقوعه، وأكثر ما تطلق على نزول أمر فيه شدة»^(٦٧).

ثانياً: تعريف النوازل في الاصطلاح:

لم يتعرض المتقدمون لتعريف النوازل مع ورود هذا المصطلح في مؤلفاتهم، ويُطلق مصطلح النوازل في الاصطلاح على الأمور التالية:

١- يُطلق متأخروا الحنفية مصطلح النوازل على الفتاوى والواقعات التي لم يجدوا فيها رواية عن متقدمي علماء المذهب، واجتهد متأخروهم في استنباط الحكم لها^(٦٨).

٢- يرد مصطلح النوازل عند علماء الأندلس والمغاربة من المالكية ويُراد به الفتاوى والأقضية التي يفصل فيها القضاة^(٦٩).

٣- يُراد بالنوازل في باب الوتر والقنوت الحوادث والشدائد والأوبئة التي تحل بالمسلمين، وهذا المعنى مطابق للمعنى اللغوي^(٧٠).

٤- اشتهر - في هذا العصر - استعمال مصطلح النوازل عند العلماء، وتناوله الباحثون بالدراسة^(٧١).

والأصح في تعريف النوازل اصطلاحاً هو: «الوقائع الجديدة والمستجدة التي تستدعي حكماً شرعياً».

وقد تضمن هذا التعريف قيود النازلة، وهي ثلاثة قيود:

القيد الأول: أن تكون النازلة واقعة، أما إذا كانت متوقعة فليست داخلية تحت هذا المصطلح.

القيد الثاني: أن تكون الواقعة جديدة لم يتطرق لبيان حكمها الفقهاء المتقدمون، أو مستجدة تطرق المتقدمون لبحثها وجداً ما يدعو لإعادة الاجتهاد فيها.

القيد الثالث: أن تستدعي تلك الواقعة حكماً شرعياً.

المطلب الثاني: ضوابط تخريج حكم النازلة على الضرورة:

إن تخريج الأحكام الشرعية للنوازل من المهام العظام التي ينبغي لها نواظر النظر الدقيق والفهم العميق من علماء الشريعة، ويبذل المخرج قصارى جهده، ويستفرغ غاية وسعه في تصور النازلة، والاجتهاد في إدراك حقيقتها ومن ثم تكييفها، وصولاً إلى استنباط الحكم لها.

والناظر في النوازل المعاصرة يلاحظ أنَّ للضرورة أثراً كبيراً في تخريج أحكامها، وأكثر النوازل تأثراً بالضرورة النوازل الطبية، ولا يظهر الأثر الصحيح للضرورة في تخريج الحكم للنازلة إلا بعد وفق الضوابط التالية :

أولاً: التصور الصحيح للنازلة والإحاطة بما يحيط بها مما يؤثر في حكمها، ومعرفة حكمها الأصلي الذي دلَّت عليه الأدلة الشرعية، وفائدة العلم بالحكم الأصلي هي أنَّ الضرورة ستغيِّر هذا الحكم.

ثانياً: التحديد الدقيق لوجه الضرورة في النازلة التي يُراد تخريج حكمها على الضرورة، والذي اقتضى تغيير الحكم الأصلي.

ثالثاً: التأكد من توفر ضوابط الضرورة التي تبيح المحظور في النازلة المراد تطبيق قاعدة الضرورات عليها.

رابعاً: القطع بانعدام البدائل المباحة المغنية عن ارتكاب المحظور.

• **المبحث الرابع: الترخُّص بالضرورة أدلته، وضوابطه، وحكم الأخذ به:**

المطلب الأول: أدلة الترخُّص بالضرورة:

تضافرت أدلة الشريعة الدالة على يسر الشريعة الإسلامية وسماحتها ورفعها للحرَج عن المكلف، والأدلة الدالة على ذلك بلغت مبلغ القطع.

وبما أنَّ الترخُّص بالضرورة يؤول إلى القاعدتين "المشقة تجلب اليسر" و "الضرر يزال" فإن أدلة هاتين القاعدتين أدلة له، ولكيلا أبتعد عن المقصود فإنني سأكتفي بذكر الأدلة المُصرِّح فيها بحالة الضرورة :

أولاً: الأدلة من الكتاب:

١ - قال تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٧٢).

٢ - قال تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ يَنْتَقِ الْيَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي نَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٧٣).

٣ - قال تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَثُرَ الْتَبَضَّلُونَ بَاهْوَائِهِمْ بَغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ (٧٤).

٤ - قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٧٥).

٥ - قال تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٧٦).

دلَّت هذه الآيات على ما حرّم الشارع أكله، واستثنى حالة الضرورة المعبر عنها في الآيات بـ (اضطر) و (اضطرتتم).

يقول السعدي في تفسير الآية الأخيرة (وفي هذه الآية دليل على القاعدة المشهورة و"الضرورات تبيح المحظورات" فكل محظور اضطر له الإنسان، فقد أباحه له الملك الرحمن) (٧٧).

ثانيًا: الأدلة من السنة.

وردت في السنة أحاديث كثيرة تدل على الترخيص بالضرورة، ومن تلك الأحاديث :

١ - عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: قلنا يا رسول الله، إنا بأرضٍ تصيبنا فيها مخمصة، فما يصلح لنا من الميتة ؟ قال "إذا لم تصطبخوا أو تغتبقوا أو تحنقثوا فشأنكم بها" (٧٨).

والمراد بالحديث أنكم إذا لم تجدوا صبوخًا وهو الغداء ولا غبوقًا وهو العشاء ولا بغلة تأكلونها حلّت لكم الميتة (٧٩).

٢ - عن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن أهل بيت كانوا بالحرّة محتاجين، قال: فمأنت عندهم ناقة لهم أو لغيرهم، فرخص لهم رسول الله في أكلها، قال: فعصمتهم بقية شنائهم أو سنتهم (٨٠).

دل الحديث على الترخيص للمضطر أن يأكل من الميتة بالقدر الذي يكفيه.

٣ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم) (٨١).

يدل هذا الحديث على أن (الوجوب يتعلق بالاستطاعة فلا واجب مع العجز ولا محرم مع الضرورة) (٨٢).

ثالثاً: دلالة الإجماع على الترخيص بالضرورة.

من المعلوم أن عدم الترخيص للمضطر في إباحة المحظور فيه حرج شديد للمكلف، ورفع الحرج عن المكلفين من المقاصد المرادة للشارع، وقد دل (الإجماع على عدم وقوعه وجوداً في التكليف، وهو يدل على عدم قصد الشارع إليه)^(٨٣).

رابعاً: دلالة العقل على الترخيص بالضرورة.

لو قيل بعدم الترخيص بالضرورة في الشريعة؛ لترتب عليه التناقض والاختلاف؛ لأن من المسلمات أن الشريعة قصدت الرفق والتيسير ورفع الحرج.

قال الشاطبي مدلاً على عدم قصد الشريعة للمشقة والحرج (لو كان واقعاً لحصل في الشريعة التناقض والاختلاف؛ وذلك منفي عنها؛ فإنه إذا كان وضع الشريعة على قصد الإعانة والمشقة، وقد ثبت أنها موضوعة على قصد الرفق والتيسير كان الجمع بينهما تناقضاً واختلافاً)^(٨٤).

خامساً: دلالة الاستقراء على الترخيص بالضرورة.

استند علماء الشريعة في إثبات مشروعية الترخيص بالضرورة على التتبع والاستقراء لأدلة الشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية "ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها وجدها مبنية على قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٨٥) وقوله ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٨٦) (٨٧).

المطلب الثاني: ضوابط الترخّص بالضرورة:

تعلّلت في هذا العصر دعوات دعاة التيسير غير المنضبط بالضوابط الشرعية، ورفع هؤلاء شعارات "الدين يسر" و"رفع الحرج"، واتخذوا من الضرورة مدخلاً لتسويق فعل المحرمات وارتكاب المحظورات من غير اعتبار الضوابط الشرعية والمقاصد المرعية.

والناظر في الأسباب التي دفعت هذه الفئة إلى التوسع في الترخّص بالضرورة يجد أنها ترجع إلى أمرين :

الأول: جهل هؤلاء بمفهوم وضوابط التيسير في الشريعة الإسلامية، و(الذي يتلمس التخفيفات ويتتبع مواطن الرخص ورفع الحرج بعيداً عن الغاية الحقيقية من تمام العبودية وخالص الخضوع والطاعة لله وحده، والسعي في جلب المصالح ودرء المفسدات، وإنما غايته أن يأخذ بالسهل من الأمور قد يؤدي إلى الانسلاخ من الأحكام والابتعاد عن الشرع، والتهاون في مسائل الحلال والحرام)^(٨٨).

الثاني: الانهزام النفسي الذي يمر به أرباب هذا المسلك من آثار الانبهار بالحضارة الغربية الفاتنة، فتكلّف هؤلاء إظهار روح التيسير ليوكب ركب الحضارة، هكذا زعموا.

و علماء الشريعة ضبطوا الترخّص بالضرورة التي تبيح فعل المحظور بضوابط توصلوا إليها عن طريق التتبع والاستقراء للأدلة الشرعية، وهذه الضوابط هي :

الضابط الأول: أن تكون الضرورة متحققة لا متوهمة أو متوقعة.
ويفيد هذا الشرط أن الضرورة التي تبيح فعل المحظور هي التي يتيقن

المرء أنه إذا لم يفعل المحظور فإنه سيتحقق ضرر على إحدى الضرورات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والمال والعرض.

يقول الشاطبي (أسباب الرخص أكثر ما تكون مقدرة ومتوهم لا محقة، فربما عدّها شديدة وهي خفيفة في نفسها، فأدى ذلك إلى عدم صحة التعبد، وصار علمه ضائعاً وغير مبني على أصل، وكثيراً ما يشاهد الإنسان ذلك، فقد يتوهم الأمور صعبة وليست كذلك إلا بمحض التوهم... ولو تتبع الإنسان الوهم لرمى به في مهاوٍ بعيدة، ولأبطل عليه أعمالاً كثيرة، وهذا مطرد في العادات والعبادات وسائر التصرفات)^(٨٩).

ويقرّر الفقهاء أن الأحكام الشرعية تتأط باليقين أو الظن الغالب، ولا عبرة بالأوهام، ولا الظنون المرجوحة، والاحتمالات البعيدة^(٩٠). ومن القواعد الفقهية المقررة لذلك "لا عبرة بالظن البين خطؤه"^(٩١) و "الرخص لا تتأط بالشك"^(٩٢)، والضرورة سبب من أسباب الرخص.

ومن نماذج الضرورات الوهمية التي وردت في القرآن الكريم، وشُدّ الوعيد على من تعلّق بها أو لجأ إليها؛ لأنها تدل على ضعف الإيمان. قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ...﴾^(٩٣).

تعلّق هؤلاء الذين أقاموا بين ظهرائي الكفار بقولهم (كنا مستضعفين في الأرض)، وهي ضرورة وهمية؛ لأنهم قادرون على الهجرة إلى بلد يؤدون فيه العبادة وهم مطمئنون؛ لذا أجابتهم الملائكة بجواب أبطل ضرورتهم المتوهم (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها)، وكانت تلك الضرورة سبباً في استحقاقهم الوعيد الشديد والعذاب الأليم.

يقول الرازي (ربما ظن الإنسان بنفسه أنه عاجز عن الهجرة، ولا

يكون كذلك، ولا سيما في الهجرة عن الوطن فإنها شاقة على النفس، وبسبب شدة النفرة قد يظن الإنسان كونه عاجزاً مع أنه لا يكون كذلك) (٩٤).

والضرورة الحقيقية هي التي تطرأ على الإنسان ولا يجد سبيلاً في التخلص منها إلا بترك الواجب أو ارتكاب المحظور، كرجلٍ ابتلي بمرضٍ لا يستطيع معه أداء الصلاة قائماً فله أن يصلي قاعداً، ومن ذلك من داهمه جوع شديد لو لم يتناول الحرام هلك، فله فعل ذلك.

يقول ابن قدامة (ولكن الضرورة أمر معتبر بوجود حقيقته لا يُكتفى فيه بالمظنة، بل متى وجدت الضرورة أباحت الأكل، سواء وجدت المظنة أم لم توجد، ومتى انتفت لم يباح الأكل لوجود مظنتها بحال) (٩٥).

وفي هذا العصر كثرت الضرورات المتوهمه، ووجد من يبررها ويسوّغ العمل بها، ومن أمثلة ذلك :

أولاً: القول بجواز تنشيط اقتصاد الدول الإسلامية التي تمر بأزمات مالية بالوسائل المحرمة كصناعة الخمر وبيعها، وفتح أماكن اللهو المحرم؛ من أجل دعم السياحة، التي يعود ريعها على تنمية الاقتصاد.

ثانياً: القول بجواز الذهاب إلى السحرة والكهنة والعرافين طلباً للعلاج.

ثالثاً: تجويز نزع المرأة لحجابها إذا كان ذلك من متطلبات الدراسة.

رابعاً: القول بجواز الإفطار في نهار رمضان إذا كان الصيام يؤثر على إنتاج العامل أو مذاكرة الطالب.

خامساً: تجويز ابتعاث أبناء المسلمين من أجل الدراسة في البلاد الكافرة، وليس لدى أكثرهم علم يدفع به الشبهات، ولا دين يسلم به من الوقوع الشهوات.

الضابط الثاني: أن تكون الضرورة ملجئة.

والضرورة الملجئة هي التي يخشى الإنسان إن لم يفعل ما اضطر إليه وقوع ضرر على إحدى الضرورات الخمس، ولا يستطيع فعل شيء مباح يدفع الضرر عنه.

ومما يدل على هذا الشرط قوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٩٦).

وعلى المفتي أن يجتهد في دلالة المستفتي على الوجوه المباحة البديلة عن ارتكاب المحظور.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مجيباً على قول السائل: هل يجوز بيع الكرم لمن يعصره خمراً إذا اضطر صاحبه لذلك؟

"لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمراً، بل قد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعصر العنب لمن يتخذه خمراً، فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونته، ولا ضرورة إلى ذلك، فإنه إذا لم يمكن بيعه رطباً ولا تربيبه، فإنه يتخذه خلّاً أو دبساً ونحو ذلك"^(٩٧).

الضابط الثالث: ألا يترتب على الأخذ بالضرورة ضرر أكبر من الحاصل بها.

إذا وقعت الضرورة الحقيقية فإن لإزالتها أربع حالات :

الحالة الأولى: زوال الضرر بما لا ضرر فيه.

الحالة الثانية: زوال الضرر بضرر أقل منه.

الحالة الثالثة: زوال الضرر بضرر مساوٍ له.

الحالة الرابعة: زوال الضرر بضرر أشد منه.

أما الحالتان الأولى والثانية فمشروعتان، وأما الثالثة والرابعة فممنوعتان.

وبدل هذا الضابط على اعتبار الموازنة بين المصالح والمفاسد في الأخذ بالضرورة، فإذا تعارضت المصلحتان والمفسدتان في الضرورتين المجتمعين، فإما أن ترجح أعظم المصلحتين فتجلب، أو أعظم المفسدتين فتدرا^(٩٨).

من أجل ذا قيّد بعض العلماء قاعدة الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها عنها^(٩٩).

ومن أمثلة إزالة الضرر بضرر مثله أو أشد منه^(١٠٠):

أولاً: إذا أكره الشخص على قتل غيره فإنه لا يُباح له ذلك؛ لأن مفسدة قتل غيره تماثل مفسدة ذهاب مهجة المكره أو تزيد عليها.

ثانياً: إذا دفن ميت بغير كفن فإنه لا يُنبش قبره من أجل تكفينه؛ لأن مفسدة هتك حرمة أشد من مفسدة عدم تكفينه.

ثالثاً: يجوز إسقاط الجنين من بطن الحامل إذا كان في بقائه خطر على حياة أمه، تحصيلاً لأعظم المصلحتين وهو حياة الأم

الضابط الرابع: أن تُقدّر الضرورة بقدرها.

ويُعتبر هذا الضابط قاعدة مستقلة^(١٠١)، والمراد به أن الضرورة تُقدر بقدرها زمنياً وكمياً؛ لأن الشريعة أباحت فعل المحظور استثناءً، فإذا زال سببه عاد إلى أصله، وهو معنى قاعدة "ما جاز لعذرٍ بطل بزواله".

يقول الإمام الشافعي (كل ما أحل من محرم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة، فإذا زایل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم، مثلاً الميتة

المحرمة في الأصل المحلّة للمضطر، فإذا زائلت الضرورة عادت إلى أصل التحريم^(١٠٢).

وسياتي الكلام - بمشيئة الله - عن هذه القاعدة.

الضابط الخامس: أن الاضطرار لا يُبطل حق الغير.

وهذا الضابط قاعدة من القواعد، وسياتي الحديث عنها - بمشيئة الله - في القواعد المتعلقة بالضرورة.

ولا بد من التنبيه في خاتمة هذا المطلب إلى أمرين مهمين:

الأول: أن العالم الجامع لأدوات الاجتهاد هو الذي يتولّى تقدير الضرورة التي تبيح المحظور؛ لأنّ تقديرها يحتاج إلى فقه دقيق ونظر عميق.

الثاني: أن تنزيل حكم الترخّص بالضرورة على النوازل والمستجدات لا بدّ فيه من التصور الصحيح للنازلة، ثم التحقق من توفر ضوابط الترخّص بالضرورة فيها، مع التأكيد على بيان البدائل الشرعية إن وجدت.

المطلب الثالث: حكم الأخذ بالضرورة؛

اختلف أهل العلم في الضرورة المتحققة - كأكل الميتة للمضطر والنطق بكلمة الكفر للمكره - هل ترفع الحرمة أو تبقى الحرمة ويرتفع الإثم فقط؟ والخلاف في هذه المسألة مُخرّج على الخلاف الذي سبق عرضه في حكم أكل الميتة للمضطر.

فالعلماء الذين قالوا بوجوب أكل الميتة للمضطر، يُخرّج على قولهم أن الضرورة ترفع الحرمة.

والعلماء الذين قالوا بأن أكل الميتة للمضطر مباح، يُخرّج على قولهم أن الضرورة ترفع الإثم لا التحريم.

والذي يترجح لي في المسألة أن الترخص بالضرورة ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: ضرورة يجب فعلها عند الاضطرار، مثل أكل الميتة ولحم الكلب والخنزير عند المخمصة، وشرب الخمر عند الغصة، لقوله تعالى ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾^(١٠٣) والاستثناء من التحريم في هذه الآية يقتضي الوجوب، ومما يجب فعله عند الاضطرار ما أكره عليه المرء إكراهًا ملجئًا، كشخصٍ أكره على أكل أو شرب ما نهى عنه؛ لأنه إذا امتنع عن ذلك ألقى بنفسه في التهلكة، وذلك منهى عنه في قوله تعالى ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً﴾^(١٠٤) وقوله تعالى ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾^(١٠٥).

يقول مسروق بن الأجدع "من اضطر فلم يأكل ولم يشرب، فمات، دخل النار"^(١٠٦).

وحفظ الحياة - في نظر الشرع - أعظم من رعاية المحرمات^(١٠٧).

ومن امتنع في هذه الحالة عن فعل ما اضطر إليه فإنه يَأثم إذا كان عالمًا بإباحة ذلك.

القسم الثاني: ضرورة يباح فعلها عند الاضطرار، وذلك كإجراء كلمة الكفر عند الإكراه مع اطمئنان القلب بالإيمان، ولو صبر المكره حتى قُتل كان مأجورًا؛ لأن في امتناعه حفظًا لدينه، وفي امتثاله حفظًا لنفسه، وفي هذه الحالة تعارضت مصلحة حفظ الدين مع مصلحة حفظ النفس، فيجوز للمكره الامتثال أو الامتناع، والامتثال هو الأفضل؛ لأن حفظ الدين مقمّم على حفظ النفس.

القسم الثالث: ضرورة يحرم فعلها، ويمثل هذا القسم المستثنيات من الضرورة التي تبيح المحظور، كالمكره على قتل المسلم وعلى الزنى، ونحو ذلك من الضرورات التي لا تبيح المحظورات.

• المبحث الخامس: القواعد الشرعية التي يؤول إليها الترخيص بالضرورة:

المطلب الأول: قاعدة المشقة تجلب التيسير:

تعتبر هذه القاعدة إحدى القواعد الخمس الكبرى^(١٠٨) التي تعد من دعائم الشريعة، ومعظم المسائل الفقهية تبنى عليها، ويتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته^(١٠٩)، والتي منها الترخيص بالضرورة؛ لما في ذلك من التخفيف ورفع الحرج عن المكلفين.

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

إن الصعوبة التي تشق على المكلف تكون سبباً في التسهيل والتخفيف؛ لأن من مقاصد الشريعة السمة رفع الحرج عن المكلفين، قال تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١١٠) وقال سبحانه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^(١١١) وقال جل في علاه ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١١٢).

ومن مظاهر مراعاة رفع الحرج عن المكلفين مشروعية الرخص، والترخيص بالضرورة نوع منها ثانياً: تحديد معنى المشقة المقتضية للتخفيف.

قسم العلماء المشقة إلى أقسام عدة باعتبارات مختلفة، منها تقسيم المشقة باعتبار تحمل الإنسان لها، وسأكتفي بذكر تقسيمها بهذا الاعتبار عند العز بن عبد السلام والشاطبي :

قسم العز بن عبد السلام المشقة إلى قسمين (١١٣)

أ - :

الأول: مشقة لا تنفك العبادة عنها، كمشقة الوضوء والغسل في شدة البرد، ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار، والمشقة الواقعة في إقامة الحدود، والجهاد.

وهذه المشاق ونظائرها لا أثر لها في إسقاط العبادات والطاعات ولا في تخفيفها؛ لأنها لو أثرت لفاتت مصالح العبادات والطاعات، وفات ما رتب عليها من الأجور.

الثاني: مشقة تنفك عنها العبادة غالباً، وهي ثلاثة أنواع :

النوع الأول: مشقة عظيمة فادحة، كمشقة الخوف على النفوس والأطراف، فهذه مشقة موجبة للتخفيف والترخيص؛ لأن حفظ النفوس والأطراف لإقامة مصالح الدارين أولى من تعريضها للفوات في عبادة أو عبادتين، ثم نفوت عليه العبادات كلها بعد ذلك.

والترخص بالضرورة داخل في هذا النوع.

النوع الثاني: مشقة خفيفة كآلم الأصبع الخفيف، أو صداع يسير فهذا لا النفات إليه؛ لأن تحصيل مصالح العبادة أولى من دفع مثل هذه المشقة التي لا يؤبه لها.

النوع الثالث: مشاق واقعة بين هاتين المشقتين مختلفة من الخفة والشدة، فما دنا من المشقة العليا أوجب التخفيف، وما دنا من المشقة الدنيا لم يوجب التخفيف.

وهناك مشاق تقع بين المرتبتين دون أن تقترب إلى إحداها، وهذه قد يتوقف فيها، وقد يُرجح بعضها بأمر خارج عنها.

ب- قسم الشاطبي المشقة إلى قسمين^(١١٤):

الأول: المشقة المعتادة، وتسمى الكلفة، أو التكليف، ومن نعم الله على عباده أن جعل لهم القدرة على التكيف مع هذه المشاق، ويوجد في بعض التكاليف نوع مشقة، لكن هذه التكاليف ليست مقصودة للطلب للشارع لأجل المشقة التي تضمنتها، وإنما لأجل ما في تلك التكاليف من المصالح العائدة على المكلف وإن شقت عليه.

وهذا النوع من المشاق لا يلتفت إليه؛ لأنه جزء من العبادة، ولو استجاب الشرع لإزالة هذا النوع من المشقة لانهدم التكليف من أساسه، ولا يبقى بعد التكليف إلا اتباع الهوى.

الثاني: مشقة غير معتادة، وتتميز هذه المشقة بأحد أمرين :

الأول: أن يخاف المكلف من فعله لهذا العمل الانقطاع والملل وبغض العبادة، وقد يؤدي هذا العمل إلى إدخال فساد إلى جسمه أو عقله أو نفسه يتخرج به ويعنته ويكره بسببه العمل.

وهذا الفعل إن كان مما يجوز تركه فإنه يتركه، وإلا يترخص فيه بحسب ما شرع له في الترخُّص.

الثاني: أن يؤدي فعل هذا التكليف الشاق مشقة زائدة عن المعتاد إلى منعه أو قطعه عن فعل غيره

وهذا الفعل إذا كان يسبب تعطيل غيره، أو يسبب الكسل والترك ويبيغض العبادة، فإنه يُنهى عن ذلك.

ثالثاً: أسباب التخفيف:

تخفيفات الشرع لها أسباب تقتضيها وتناط بها، وقد حصر بعض العلماء أسباب التخفيف في سبعة أسباب^(١١٥):

- ١- السفر: كقصر الصلاة، والمسح على الخفين ثلاثة أيام بلياليهن والإفطار في السفر.
 - ٢- المرض: كالتيمة عند مشقة استعمال الماء، والتدلي بالنجاسات وإياحة النظر للطبيب حتى للعورة والسواتين.
 - ٣- النسيان: كالأكل والشرب في رمضان ناسياً، أو من ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام ناسياً.
 - ٤- الجهل: مثل الجهل بكون التنجس مبطلاً للصلاة.
 - ٥- الإكراه: مثل التلفظ بكلمة الكفر لمن أكره على ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان، والإكراه على شرب الخمر.
 - ٦- العسر وعموم البلوى: كالصلاة مع النجاسة المغفورة عنها كدم القروح.
 - ٧- النقص: ومن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون، وعدم تكليف المرأة بحضور الجمعة والجماعات.
- رابعاً: تخفيفات الشرع سبعة أنواع^(١١٦)، هي:
- ١- تخفيف إسقاط: من إسقاط الجمعة والصوم والحج وغيرها من العبادات إذا وجدت أعذارها.
 - ٢- تخفيف تنقيص: من قصر الصلاة الرباعية للمسافر، كتتقيص الركوع والسجود وغيرها من أفعال الصلاة إلى القدر المجزئ عن المريض.
 - ٣- تخفيف إبدال: من إبدال الوضوء والغسل بالتيمة عند فقد الماء أو التضرر باستعماله، وإبدال القيام بالقعود في الصلاة

- ٤- تخفيف تقديم: مثل جمع التقديم بين الصلاتين، وتقديم زكاة الفطر في شهر رمضان.
- ٥- تقديم تأخير: مثل جمع التأخير بين الصلاتين، وتأخير صوم رمضان للمريض والمسافر والمرأة المعذورة.
- ٦- تخفيف ترخيص: مثل أكل الميتة عند المخمصة، وشرب الخمر عند الغصة، ويندرج الترخيص بالضرورة تحت هذا النوع.
- ٧- تخفيف تغيير: مثل تغيير هيئة الصلاة في حالة الخوف في ساحة القتال.

المطلب الثاني: قاعدة الضرر يُزال (١١٧).

تتداخل هذه القاعدة العظيمة مع سابقتها، وتقيد وجوب إزالة الضرر بعد وقوعه، وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم (لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ) (١١٨) و الضرورة من الضرر العظيم الذي قد يصيب الإنسان، وقد لا يتمكن المضطر من إزالة هذا الضرر إلا بفعل المحظور، وقد رخص له الشارع ذلك استثناءً؛ عملاً بالقواعد الشرعية ومراعاةً للمقاصد المرعية.

المطلب الثالث: قاعدة الضرورات تبيح المعظورات.

تعدُّ هذه القاعدة من أهم قواعد الترخيص بالضرورة، فافتضى ذلك تفصيل القول فيها.

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

تفيد هذه القاعدة الكلية أن الضرورة المعتبرة شرعاً سبب لإباحة المحظور، فكلاً وجدت الضرورة في حق الفرد أو الجماعة أٌبيح المحظور استثناءً، تخفيفاً من الرب الرحيم.

ثانيًا: أصل القاعدة.

اتفق العلماء على أن هذه القاعدة من القواعد الكلية الفرعية، واختلفوا في أصلها ومنزلتها على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أن أصل قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" القاعدة الكبرى "الضرر يُزال"

وممن أدرجها تحت هذه القاعدة ابن السبكي^(١١٩) و المرداوي^(١٢٠) والسيوطي^(١٢١) وابن النجار^(١٢٢) وابن نجيم^(١٢٣).

القول الثاني: أن أصل قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" هو القاعدة الكبرى "المشقة تجلب التيسير".

وهذا هو رأي أكثر من كتب في القواعد من المعاصرين^(١٢٤).

القول الثالث: أن قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" منفرعة عن قاعدة "إذا ضاق الأمر اتسع" و "لا ضرر ولا ضرار".

وذهب إلى هذا القول الشيخ أحمد الزرقا، وعَلَّه بقوله "لأن ما تفرع عليها يمكن أن يتفرع على تينك"^(١٢٥).

ثالثًا: مكانة القاعدة أصوليًا وفقهيًا.

تُعتبر قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" من القواعد المشتركة بين علمي الفقه والأصول، ووجه كونها قاعدة أصولية هو اعتبار أن موضوعها دليل شرعي، فهي بمعنى قوله تعالى ﴿إِلا ما اضطررتم إليه﴾^(١٢٦).

أما إذا اعتبرنا موضوعها فعل المكلف فهي قاعدة فقهية.

وممن ألمح إلى هذا المرداوي حيث قال (من أدلة الفقه: لا يرفع يقين بشك، والضرر يزال ولا يزال به، ويبيح المحظور...) وقال شارحاً كلامه السابق (هذه كالأدلة والقواعد للفقه... فهذه قواعد تشبه الأدلة، وليست بأدلة؛ لكن ثبت مضمونها بالدليل، وصارت يقضى بها في جزئياتها كأنها دليل على ذلك الجزئي... وهي في الحقيقة راجعة إلى قواعد أصول الفقه) (١٢٧).

رابعاً: صيغ القاعدة وألفاظها:

تعددت صيغ قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" و اختلفت ألفاظها، وكلها تؤول إلى معنى واحد وهو أن حالة الضرورة التي تطرأ على الإنسان إذا وجدت شروطها أباحت له المحظور، وتنقسم صيغ القاعدة من ناحية الإطلاق والتقييد إلى قسمين:

القسم الأول: صيغ مطلقة، وهي الصيغ التي تفيد أن الضرورة متى تحققت أباحت المحظور، ولم تشر تلك الصيغ إلى قيود القاعدة وضوابطها.

القسم الثاني: صيغ مقيدة، وهي الصيغ التي تضبط الصيغ المطلقة، والعلاقة بين الصيغ المطلقة والمقيدة علاقة تلازم؛ لأن الضرورة لا تبيح المحظور إلا إذا توافرت شروطها المنصوص عليها في الصيغ المقيدة.

ومن الصيغ التي وقفت عليها لهذه القاعدة في كتب أهل العلم .

الصيغة الأولى: يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها.

ونص على هذه الصيغة الإمام الشافعي - رحمه الله - في معرض حديثه عن العدو الذي يبدأ الإمام بقتاله، قال رحمه الله (فإن اختلف حال العدو، فكان بعضهم أنكى من بعض، أو أخوف من بعض، فليبدأ الإمام بالعدو الأخوف أو الأنكى، ولا بأس أن يفعل وإن كانت داره أبعد إن شاء الله

تعالى حتى ما يخاف ممن بدأ به مما لا يخاف من غيره مثله، وتكون هذه بمنزلة ضرورة؛ لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها^(١٢٨).

الصيغة الثانية: الضرورة العامة تبيح المحظور.

و ممن ذكر هذه الصيغة أبو الوليد الباجي - رحمه الله - في مسألة قول مالك في الرجل يأتي دار السكة فيدفع إليهم فضة وزناً، يأخذ منهم وزناً دراهم، ويعطيهم أجره العمل، قال مالك مرة: أرجو أن يكون خفيفاً، وتركه أحب إلي.

قال الباجي موجّهاً هذه الرواية (وجه رواية الجواز على الكراهية ما احتج به من ضرورة الناس إلى الدراهم، وتغذر الصرف إلا في ذلك مع حاجة الناس إلى الاستعجال، وانحفاز المسافر للمرور مع أصحابه، وخوفه على نفسه في الانفراد، ويخاف إن غاب عنه ذهبه أن لا يعطاه، ويمطل به، والضرورات العامة تبيح المحظور، وأما اليوم فقد صار الضرب بكل بلد، واتسع الأمر فلا يجوز له)^(١٢٩).

الصيغة الثالثة: الضرورات مناسبة لإباحة المحظورات^(١٣٠).

الصيغة الرابعة: يباح في الضرورات ما لا يباح في غيرها^(١٣١).

الصيغة الخامسة: محال الاضرار مغتفرة في الشرع.

جاءت هذه الصيغة في سياق كلام الشاطبي عما كان أصله مباحاً كالأكل والشرب واضطر أو احتاج إليه الشخص، وهو مع كونه مضطراً أو محتاجاً إليه تعرض له مفسدة واقعة بالفعل أو متوقعة، فهل جانب المفسدة الواقع أو المتوقع ينتقض حكم الإباحة فيصير ممنوعاً أو يبقى لا حرج في استعماله ؟

قال رحمه الله (محال الاضطرار مغفرة في الشرع، أعني أن إقامة الضرورة معتبرة، وما يطرأ عليه من عارضات المفاصد فتغفر في جنب المصلحة المجتلبة، كما اغتفرت مفاصد أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وأشباه ذلك في جنب الضرورة لإحياء النفس المضطرة) (١٣٢).

الصيغة السادسة: الضرورة تنقل الأحكام عن أصولها.

وردت هذه الصيغة في المعيار المعرب في ذات المسألة الواردة في الصيغة الثانية، وهي دفع الرجل لبيت الضرب فضة وزناً، ويأخذ منهم وزناً دراهم، ويعطيهم أجره العمل (١٣٣).

الصيغة السابعة: لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة.

وممن نص على هذه القاعدة ابن القيم وذكر أنها من قواعد الشرع الكلية (١٣٤)، وتبعه السعدي (١٣٥).

هي بمعنى قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)

وكلتا القاعدتين تدلان على أن الواجب يرتفع مع عدم القدرة، ويسقط الإثم عن المضطر.

الصيغة الثامنة: المحظورات لا تباح إلا في حالة المباح في الضرورة (١٣٦).

الصيغة التاسعة: الضرورات تنقل المحظورات إلى حال المباح في الأصول (١٣٧).

و كلتا الصيغتين عبّر بهما ابن القيم رحمه الله، وهما بمعنى قاعدة الضرورات تبيح المحظورات.

الصيغة العاشرة: إذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع ضاق.

نُقلت هذه القاعدة عن الإمام الشافعي رحمه الله، وعدّها كثير من العلماء قاعدة مستقلة (١٣٨).

و أفاد ابن السبكي أن هذه القاعدة قريبة من الضرورات تبيح المحظورات (١٣٩)، وذكر الزرقا أنها في معناها (١٤٠).

ومؤداهما أنه (إذا دعت الضرورة والمشقة إلى اتساع الأمر فإنه يتسع إلى غاية اندفاع الضرورة والمشقة، فإذا اندفعت وزالت الضرورة الداعية عاد الأمر إلى ما كان عليه قبل نزوله) (١٤١).

الصيغة الحادية عشرة: ما يبيح المحظورات تارة يكون بإكراه، وتارة بمرض.

عبر بهذه الصيغة ابن الوكيل (١٤٢)، وفيها حصر حالات ما يبيح المحظورات في الإكراه والمرض.

الصيغة الثانية عشرة: الضرورة قد رفعت التحريم وأثبتت الإباحة (١٤٣).
خامساً: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: يجوز للرجل أن يلبس الحرير إذا كانت هناك ضرورة تبيح له ذلك (١٤٤).

المثال الثاني: يجوز للمضطر أن يأخذ طعام غير المضطر إليه (١٤٥).

المثال الثالث: يجوز لركاب السفينة إتلاف المال الذي عليها إذا خافوا غرقها؛ لكثرة حمولتها (١٤٦).

المثال الرابع: استند قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي على قاعدة الضرورات في جواز دفن المسلم في مقابر غير المسلمين في البلاد غير الإسلامية إذا لم توجد مقابر خاصة بالمسلمين، ويمنع نظام البلد الدفن خارج المقابر المعدة لذلك (١٤٧).

المثال الخامس: من قرارات المجمع السابق المخرجة على قاعدة الضرورات أنه يجوز للمريض المسلم أن يتناول الأدوية التي تشتمل على نسبة من الكحول إذا لم يتيسر دواء خال منها، بشرط أن يصف ذلك الدواء طبيب مسلم ثقة أمين في مهنته^(١٤٨).

المثال السادس: اعتمد مجمع الفقه الإسلامي التسابع لرابطة العالم الإسلامي على قاعدة الضرورات في الحكم بجواز نقل الأعضاء من الحي أو الميت للمريض إذا توافرت شروط ذلك وضوابطه، ووجه الترخيص هو أن القاعدة دلت على جواز أن يزيل المضطر الضرر ولو بالمحظور، والمريض المصاب بتلف في عضو من أعضائه مضطر لنقل عضو إليه^(١٤٩).

المثال السابع : أقر المجمع المذكور جواز استئصال القدرة على الإنجاب من الذكر والأنثى إذا كانت هناك ضرورة تدعو لذلك؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات^(١٥٠).

المثال الثامن: أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز أن يودع المسلم ماله في البنوك الربوية إذا كان مضطراً لإيداعها فيها خشية السرقة أو الضياع بعد استفراغ الوسع في البحث عن وسيلة مشروعة لحفظها^(١٥١).

المثال التاسع: يجوز تشريح جثة الميت إذا قصد بذلك التحقق من دعوى جنائية لا سبيل إلى التحقق منها إلى بالتشريح^(١٥٢).

المثال العاشر: يجوز للزوجة والأولاد إذا كانوا غير قادرين على العمل أن يأكلوا للضرورة من مال الزوج المحرم، بعد استفراغ الجهد في محاولة إقناع الزوج بالبحث عن الكسب الحلال^(١٥٣).

المثال الحادي عشر: لا أعلم خلافاً بين العلماء المعاصرين في جواز إنشاء بنوك الدم^(١٥٤)، ومن مستندات الجواز أن الدم قد لا يتيسر لكل مريض

وقت الضرورة، وإذا وجد يحتمل عدم موافقته لفصيلة المريض، ولو افترض أن إنشاء البنك محرم في الأصل، لجاز إنشاؤه دفعاً لهذه الضرورة؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات^(١٥٥).

المثال الثاني عشر: اتفق العلماء المعاصرون على جواز نقل الدم من المتبرع إلى المريض؛ لأن المريض مضطر، ونقل الدم حال ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات^(١٥٦).

المثال الثالث عشر: ذهب بعض المعاصرين من أهل العلم إلى منع التلقيح الاصطناعي بين الزوجين أثناء عقد الزوجية^(١٥٧).

واعتمدوا على أن الضرورة المعتبرة شرعاً في إباحة المحظور هي المحافظة على الصحة والبقاء على الحياة، وهذا ليس موجوداً فيمن يطلب الإنجاب عن طريق التلقيح الاصطناعي، وعليه فإن إجراء عملية التلقيح الاصطناعي لا يجوز مع تحقق المحاذير المترتبة عليه، وليس فيه ضرورة تتطلب إباحة المحاذير منه.

ويجيب القائلون بالجواز بأن العقم من المصائب العظيمة التي يُبتلى بها الإنسان، وحاجة المرأة إلى الأمومة ومصحتها المشروعة فيها وصحتها، تبيح لها إجراء التلقيح الاصطناعي بشروطه^(١٥٨).

المثال الرابع عشر: أجاز بعض المعاصرين بيع الأعضاء الآمية، ومن القواعد التي أعملوها في هذا الحكم قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، ويبتنوا وجه ذلك بقولهم: إن بيع الأعضاء وإن كان ممنوعاً في الأصل، إلا أنه يجوز في هذه الحالة؛ لأنه لا توجد حالة زراعة أو غرس عضو إلا وهي ضرورة ملحة تبيح المحظور^(١٥٩).

ويجب المانعون بأن التصرف عند الضرورة محصور في حدود ما أحله الله بدليل قوله تعالى (غير باغ) أي غير طالب للمحرم مع إمكان وجود غيره، وبيع الأعضاء وشرائها ليس مما أحله الله تعالى^(١٦٠).

المثال الخامس عشر: اختار كثير من المعاصرين جواز نقل الأعضاء من الحيوان ولو كان نجسًا، إذا كانت هناك ضرورة طبية تدعو لذلك، ولا يوجد ما يقوم مقامه من البدائل المباح استعمالها؛ لأنَّ الضرورات تبيح المحظورات^(١٦١).

المثال السادس عشر: يُقَيَّد الحجاج في هذا العصر بوقتٍ محدَّد للدخول إلى أرض الحرمين وللخروج منها، ومن المسائل التي يكثر السؤال عنها أنَّ المرأة الحائِة قد تحيض وهي لم تطف طواف الإفاضة، ولا تطهر إلا بعد نهاية المدة المقررة لبقائها في مكة، ويتعذر جلوسها ومن معها، وقد لا تعود إلى الحرم مرةً أخرى، فهل يجوز لها أن تطوف طواف الإفاضة وهي حائض؟

يرى بعض أهل العلم أنَّه يجوز لهذه المرأة أن تطوف وهي حائض، ولا حرج عليها، وعليها أن تتحفظ من الدم.

وممن اختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وأفتى به من المعاصرين الشيخ محمد ابن عثيمين^(١٦٢)، وهو الراجح في نظري.

ومما يؤيد هذا القول ويقوِّيه: أنَّ حالة هذه المرأة حالة ضرورة تقتضي دخول المسجد والطواف مع الحيض، وغاية ذلك سقوط الشرط الواجب بالعجز، ولا وجوب مع عجز، ولا حرام مع ضرورة في الشريعة^(١٦٣).

يقول ابن القيم رحمه الله (إنَّ كلام الأئمة وفتاويهم في الاشتراط

والوجوب إنما هو في حال القدرة والسعة لا في حال الضرورة والعجز، فالإفتاء بها لا ينافي نص الشارع، ولا قول الأئمة، وغاية المفتي به أنه يقيد مطلق كلام الشارع بقواعد الشريعة وأصولها، ومطلق كلام الأئمة بقواعدهم وأصولهم، فالمفتي به موافق لأصول الشرع وقواعده ولقواعد الأئمة، وبالله التوفيق (١٦٤).

المثال السابع عشر: أفتى مجلس الإفتاء الأوربي للجالية المسلمة المقيمة في أوربا بجواز أخذ القرض الربوي (لشراء بيت يحتاج إليه المسلم لسكناه هو وأسرته، بشرط ألا يكون لديه بيت آخر يغنيه، وأن يكون هو مسكنه الأساسي، وألا يكون عنده من فائض المال ما يمكنه من شرائه بغير هذه الوسيلة).

واعتمد المجلس في فتواه على قاعدتي (الضرورات تبيح المحظورات) و(أن الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة خاصة كانت أو عامة) (١٦٥).

و يظهر لي صحة الاعتماد على قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) دون قاعدة (أن الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة خاصة كانت أو عامة)؛ ووجه ذلك هو أن القرض الربوي من ربا النسئنة، والشارع الحكيم حرّم ربا النسئنة لعينه وذاته، والضرورة المستجمعة لضوابطها قادرة على تغيير ما كان محرماً لذاته، ولا تقوى الحاجة على تغيير حكم المحرمات لعينها

المطلب الرابع: قاعدة "الضرورة تُقَدَّرُ بقدرها".

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

تعتبر هذه القاعدة من قيود قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"، وتفيد أن مقدار المباح الذي تبيحه الضرورة مَقْدَرٌ بما تتدفع به الضرورة من غير زيادة.

ثانيًا: صيغ القاعدة.

وردت هذه القاعدة بصيغ مختلفة لفظًا متفقة معني، ومن صيغها:

الصيغة الأولى: ما أبيح للضرورة يُقَدَّر بقدرها (١٦٦).

الصيغة الثانية: الضرورة إذا اندفعت لم يُبَحَّ له ما وراءها (١٦٧).

الصيغة الثالثة: كل ما دعت الضرورة إليه من المحظور فإنه ساقط

الاعتبار على حسب الحاجة وبقدر الضرورة (١٦٨).

ثالثًا: أمثلة تطبيقية للقاعدة .

المثال الأول: يجوز للمضطر أن يأكل من الميتة بقدر ما يسد رمقه،

ويمنع به عن نفسه الهلاك.

وللعلماء أقوال في مقدار ما يأكله المضطر، هل يقتصر على ما يسد

رمقه أو يجوز له. الشيع ؟

ويُحرَّر محل النزاع في هذه المسألة بأن المجاعة التي تبيح أكل الميتة

لها ثلاث حالات (١٦٩):

الحالة الأولى: أن تكون المجاعة عامة ودائمة، وفي هذه الحالة يجوز

للمضطر أن يأكل من الميتة حتى الشبع بلا خلاف.

الحالة الثانية: أن تكون المجاعة نادرة في وقت من الأوقات، وقد يجد

المضطر ما يأكله بعد هذا الوقت، وفي هذه الحالة يجوز له أن يأكل بمقدار

ما يسد رمقه، ولا تباح له الزيادة بلا خلاف.

الحالة الثالثة: أن تكون المجاعة نادرة في وقت من الأوقات، ويقطع

المضطر أو يغلب على ظنه أنه لن يجد ما يأكله بعد هذا الوقت، وفي هذه

الحالة يجوز له أن يأكل من الميتة بما يسد رمقه بلا خلاف، واختلفوا هل يجوز له الشبع أو لا ؟ على قولين :

القول الأول: يجوز للمضطر أن يأكل من الميتة ما يسد رمقه، ولا يتجاوز ذلك.

ذهب إلى هذا القول الحنفية وهو ظاهر المذهب عند الشافعية وأصح الروايتين عن أحمد وقال به من المالكية ابن الماجشون وابن حبيب^(١٧٠).

ومن أدلة هذا القول قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(١٧١).

وجه الاستدلال من الآية أن الله أباح للمضطر أكل الميتة بشرط أن يكون غير باغ ولا عاد، والباغي هو من أكل الميتة شهوة وتلذذاً، والعادي هو من أكل من الميتة حتى الشبع^(١٧٢).

قال الجصاص: قال الله تعالى ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَّتُمْ إِلَيْهِ﴾ وقال ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ فعلق الإباحة بوجود الضرورة، والضرورة هي خوف الضرر بترك الأكل إما على نفسه أو على عضو من أعضائه، فمتى أكل بمقدار ما يزول عنه الخوف من الضرر في الحال فقد زالت الضرورة، ولا اعتبار في ذلك بسد الجوعة؛ لأن الجوع في الابتداء لا يبيح أكل الميتة إذا لم يخف ضرراً بتركه^(١٧٣).

القول الثاني: يجوز للمضطر أن يأكل من الميتة حتى يشبع، وله أن يتزود منها إذا خشي الضرورة، وإذا استغنى عنه طرحه.

و هذا القول هو المعتمد عند المالكية وقول عند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد ومذهب الظاهرية (١٧٤).

ومن أدلة هذا القول حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه (أن رجلاً نزل الحرة، فنفتت عنده ناقة، فقالت له امرأته: اسلخها حتى نقدّ شحمها ولحمها ونأكله، فقال: حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله فقال: هل عندك غنى عنها يغنيك؟ قال: لا، قال: فكلوها) (١٧٥).

وجه الاستدلال من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الأمر بالأكل من الميتة للرجل، ولم يحدّد له مقدار ما يأكل.

ويجاب عن هذا الاستدلال بأنه خارج عن محل النزاع؛ لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم (هل عندك غنى يغنيك؟) يدل على أن المجاعة مستمرة، وسبق في تحرير محل النزاع أن هذه الحالة يجوز فيها الأكل حتى الشبع باتفاق.

والراجع من القولين - والله أعلم بالصواب - هو القول الأول القائل بجواز أن يأكل المضطر من الميتة ما يسد به رمقه؛ لأن الشارع أباح أكل الميتة للضرورة، والضرورة تُقدّر بقدرها، ويجوز له أن يأخذ معه من لحم الميتة فإذا اضطر لأكله أكله وإلا طرده.

المثال الثاني: يجوز للطبيب أن ينظر إلى عورة المريض إذا كانت هناك ضرورة، ويقتصر على موضع الحاجة؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها (١٧٦).

ولا يجوز للرجل أن يذهب إلى طبيببة ولا المرأة أن تذهب إلى طبيب إلا إذا كانت هناك ضرورة متحققة، وفي هذا الزمن تساهل كثير من النساء خاصة في هذا الأصل.

ومن قرارات مجمع الفقه الإسلامي أن (الأصل أنه إذا توافرت طبية مسلمة متخصصة يجب أن تقوم بالكشف على المريضة، وإذا لم يتوافر ذلك فتقوم بذلك طبيبة غير مسلمة ثقة، فإن لم يتوافر ذلك يقوم به طبيب مسلم، وإن لم يتوافر طبيب مسلم يمكن أن يقوم مقامه طبيب غير مسلم، على أن يطلع من جسم المرأة على قدر الحاجة في تشخيص المرض ومداواته، وألا يزيد عن ذلك، وأن يفض الطرف قدر استطاعته، وأن تتم معالجة الطبيب للمرأة هذه بحضور محرم أو زوج أو امرأة ثقة خشية الخلوة) (١٧٧).

المثال الثالث: يجوز لمن استشير في خاطب أن يذكر عيوبه المتعلقة بالزواج ولا يجاوز ذلك، ويكتفي بالتعريض عن التصريح (١٧٨).

المثال الرابع: لا تباح اليمين الكاذبة للضرورة، وإنما يباح التعريض والتورية؛ لأن الضرورة تندفع بهما (١٧٩).

المثال الخامس: يؤخذ الطعام في دار الحرب على قدر الحاجة؛ لأنه أبيع للضرورة (١٨٠).

المثال السادس: التحريم هو الحكم الأصلي لاستعمال المخدرات، ويجوز استعمالها إذا وجدت ضرورة في العمليات الطبية، ويُقيد الجواز بقدر الضرورة والحاجة، ويبقى الزائد على المحتاج إليه على الأصل وهو التحريم.

المثال السابع: الأصل هو حرمة قطع العضو من الإنسان لكونه مفسدة وإتلافًا، وإذا وجدت ضرورة أو حاجة تدعوان إلى قطع العضو لما يترتب على وجوده من ضرر جاز قطعه، ويُقيد الجواز بالموضع المحتاج إليه؛ لأن الضرورة تُقدر بقدرها (١٨١).

المطلب الخامس: قاعدة "ما جاز لعذر بطل بزواله".**أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.**

تعتبر هذه القاعدة مكملة لقاعدة "الضرورة تقدر بقدرها"؛ لأن إباحة المحظور للضرورة مقيدة بمدة قيام الضرورة، وتبين هذه القاعدة أن العمل بالضرورة مرتبط بوجود العذر، وهو قيام الضرر، فالضرورة خلف عن الأصل المتعذر، فإذا زال العذر وهو الضرر أمكن العمل بالأصل؛ لأن الجمع بين الخلف والأصل لا يجوز^(١٨٢).

ومن القواعد المقررة أن "القدرة على الأصل تمنع المصير إلى خلف"^(١٨٣) و من صيغها "الحاجة توجب الانتقال إلى البديل عند تعذر الأصل"^(١٨٤) و "إذا بطل الأصل يصار إلى البديل"^(١٨٥).

ثانياً: صيغ القاعدة.

وردت القاعدة بصيغ متقاربة منها :

الصيغة الأولى: ما ثبت لعذر بطل بزواله^(١٨٦).

الصيغة الثانية: ما أبيح للضرورة يزول بزوالها^(١٨٧).

الصيغة الثالثة: كل ما أبيح للضرورة وزالت الضرورة لم يجز فعله^(١٨٨).

ثالثاً: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: يبطل التيمم إذا كان الشخص قادراً على استعمال الماء، وإذا تيمم لفقدان الماء بطل بالقدرة عليه، وإن كان بسبب مرض بطل ببرئته منه، وإن كان بسبب برد بطل بزواله^(١٨٩).

المثال الثاني: يجب على الشيخ الكبير العاجز عن الصوم القادر على الإطعام أن يطعم عن كل يوم مسكيناً^(١٩٠).

المثال الثالث: تنتهي سلطة الوكيل وتبطل وكالته بمجرد علمه بعزل الموكل له^(١٩١).

المثال الرابع: تبطل الشهادة لمرض ونحوه إذا حضر الأصل عند الحاكم قبل الحكم^(١٩٢).

المثال الخامس: يسقط عن المصلي بسبب العذر القيام والقراءة والركوع والسجود، وإذا زال العذر وجب على المصلي ما كان معذوراً فيه^(١٩٣).

المثال السادس: تجوز الجراحة بسبب وجود الضرورة أو الحاجة التي تُنزل منزلتها، فإذا انتفتت الضرورة أو الحاجة قبل مباشرة الجراحة رجع حكم الجراحة إلى الأصل وهو المنع؛ لأن ما جاز لعذر بطل بزواله^(١٩٤).

المطلب السادس: قاعدة: إذا زال المانع عاد الممنوع

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

من المعلوم أن الضرورة تمنع من تناول المباح؛ لأن وصف الضرورة إذا أطلق أفاد امتناع وجود المباح، وتفيد هذه القاعدة أن الحكم إذا امتنع لسبب، فإنه إذا زال ذلك السبب المانع، عاد الحكم الأصلي الذي كان موجوداً قبل المانع.

مثال ذلك: يعتبر الإكراه الملجئ مانع من الاختيار، ويجوز للمكره الملجئ في هذه الحالة أن يفعل المحظور بسبب الضرورة، فإذا زال الإكراه عاد الممنوع.

ثانيًا: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: يجوز للمريض أن يتيمم إذا خاف من زيادة المرض أو تأخر البرء؛ لأن المرض مانع من استعمال الماء في الطهارة، فإذا زال المانع وهو الطهارة، وجب استعمال الماء دون التيمم^(١٩٥).

المثال الثاني: الحيض والنفاس مانعان من الصلاة والصوم، فإذا طهرت المرأة منهما، وجبت عليها الصلاة والصوم.

المطلب السابع: قاعدة الاضطرار لا يُبطل حق الغير.

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

تعد هذه القاعدة من ضوابط الترخيص بالضرورة، ومعنى القاعدة أن الشخص قد يتعرض لضرورة لا يمكنه الخلاص منها إلا بإتلاف أو أكل حق من حقوق الآخرين، وتبيح له الضرورة ذلك؛ لأن (من اضطر إلى شيء صار أحق به ممن هو في يده)^(١٩٦)، ويجب على صاحب المال أن يدفعه للمضطر إذا ترتب على عدم دفعه هلاك نفسه، وإن لم يدفعه فللمضطر أخذه بالقوة، ويضمن المضطر ما أتلفه من حق الغير.

ويستثنى من ذلك أمران :

الأول: إذا كان رب المال مضطراً إليه فهو أحق به.

الثاني: لا يضمن المضطر ما أتلفه إذا قصد دفع أذاه، كالبهيمة إذا صالت على إنسان ولم يستطع دفعها إلا بقتلها جاز ذلك بلا ضمان إجماعاً^(١٩٧).

ومن أدلة هذه القاعدة حديث عمرو بن يثربي رضي الله عنه قال: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يحل لامرئٍ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه" (١٩٨).

ثانيًا: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: اتفق العلماء على أن المضطر إذا وجد طعام غيره - ورب الطعام ليس مضطرًا إليه - فإنه يجوز له أن يأكل منه على قدر ما يسد رمقه؛ لما في ذلك من تحقيق مقصد الحفاظ على النفس، واختلفوا في مسألتين:

الأولى: هل يجوز للمضطر أن يشبع من طعام غيره أو لا؟ (١٩٩).

اختلفوا في هذه المسألة على قولين :

القول الأول: لا يجوز للمضطر أن يشبع من طعام غيره، بل يقتصر على ما يسد رمقه.

ذهب إلى هذا القول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة وقول عند الشافعية.

القول الثاني: يجوز للمضطر أن يشبع من طعام غيره.

وهو قول عند الشافعية.

والراجح هو القول الأول، وللمضطر أن يتزود من طعام غيره إذا خاف الاضطرار إليه قبل وصوله إلى مقصده.

الثانية: هل يضمن المضطر ما أكله من طعام غيره ؟

اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال (٢٠٠):

القول الأول: يجب على المضطر أن يضمن ما استهلكه من طعام غيره، ويكون الضمان بالمثل في المثلي، وبالقيمة في القيمي.

ذهب إلى هذا القول الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة.

القول الثاني: لا يلزم المضطر أن يضمن ما استهلكه من طعام غيره.
ذهب إليه المالكية في رواية.

القول الثالث: المضطر إذا كان غنيًا ضمن ما استهلكه من طعام غيره،
وإن كان فقيرًا لم يضمنه.

اختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية.

والراجع هو القول الثالث؛ لما فيه من الجمع بين القولين.

المثال الثاني: يرى بعض أهل العلم من المعاصرين جواز نقل العضو
من الميت ولو وجد عدم الإذن منه، أو اتفق الورثة على عدم الإذن.

أفتت بهذا القول إدارة الإفتاء في وزارة الأوقاف الكويتية، جاء في
الفتوى (إذا كان المنقول منه ميتًا جاز النقل سواء أوصى أم لا، إذ الضرورة
في إنقاذ حي تبيح المحظور، وهذا النقل لا يُصار إليه إلا للضرورة، ويُقدَّم
الموصى له في ذلك عن غيره، كما يقدم الأخذ من جثة من أوصى أو
سمحت أسرته بذلك) (٢٠١).

ولا يستقيم في نظري الاستناد إلى قاعدة الضرورة في هذا الحكم؛ لأنَّ
الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم الاعتداء على حقوق الآخرين، وفي
نقل العضو من الميت إذا لم يوجد إذن منه أو من ورثته اعتداء على
حقوقهم.

المطلب الثامن: قاعدة الضرر لا يزال بالضرر (٢٠٢)

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

يجب أن يزال الضرر إذا وقع، ويُشترط أن تكون إزالته بلا ضرر
أو بضرر أخف منه، أما إذا كانت إزالته بضرر مثله أو أشد منه، فلا يجوز
إزالته به.

ثانيًا: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: لا يجوز للمضطر إلى طعام أن يأخذ مال محتاج إليه؛ لأن ضرره يُزال بمثله^(٢٠٣).

المثال الثاني: يحرم على الشخص المكره على القتل أن يقتل معصوم الدم بلا حق شرعي؛ لأن الضرر لا يزال بمثله^(٢٠٤).

المثال الثالث: ذهب بعض أهل العلم من المعاصرين إلى القول بعدم جواز نقل الأعضاء بين الأحياء، ومن المستندات التي اعتمدوا عليها قولهم: إن الضرر عن الشخص المريض يُزال بضرر آخر يلحق بالشخص المتبرع، والضرر لا يُزال بالضرر^(٢٠٥).

ويُرد بأن القائلين بجواز نقل الأعضاء بين الأحياء ذكروا من شروط الجواز: ألا يؤدي النقل إلى هلاك المتبرع بالعضو.

المثال الرابع: يرى بعض أهل العلم عدم جواز إنشاء بنوك الحليب، وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي^(٢٠٦).

ومن مستندات المنع أن رفع الضرر الواقع على الأطفال الذين يحتاجون الحليب الطبيعي لا يُزال بإيقاع ضرر آخر المتمثل في المحاذير الشرعية لهذه البنوك والتي منها نشر الحُرمة، والضرر لا يُزال بالضرر.

ويمكن للمخالف أن يجيب بأن المحذور الشرعي منتفٍ؛ لأن من شرط الرضاع المحرم أن يكون مصًا من الثدي كما هو مذهب الظاهرية ورواية في مذهب الإمام أحمد^(٢٠٧).

المثال الخامس: ذهب جمع من العلماء المعاصرين إلى عدم جواز الاستئساخ العلاجي من أجل الحصول على الخلايا الأصلية.

وبهذا القول صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي (٢٠٨).

ومما استند عليه أصحاب هذا القول أن الاستئساخ العلاجي يُزال فيه الضرر عن المريض بضرر آخر يلحق الخلية الجسدية التي لو تمّ نقلها إلى الرحم لاستمر نموها لتكون إنساناً (٢٠٩)، والضرر لا يزال بضرر آخر.

ويمكن أن يجاب بأن الخلايا الجسدية قبل أن تغرس في جدار الرحم ليس لها حرمة في الشرع، والقول بجواز الاستئساخ العلاجي مقيد بعدم نقل الخلية الجسدية إلى الرحم.

المثال السادس: رأى جمع من الباحثين عدم جواز الفحص الجيني أثناء الحمل، ووجَّهوا قولهم بأنه لا يجوز إزالة الضرر الناتج عن إصابة الجنين بأمراض وراثية بإلحاق ضرر آخر به أو بأمه، والضرر لا يُزال بالضرر، ومن الأضرار المتوقعة حدوث الإجهاض أو النزيف الداخلي أو تشوّه الجنين (٢١٠).

ويمكن للمخالف أن يجيب بأن الفحص الجيني في أثناء الحمل يحقق مصالح كثيرة منها التعرف على الأمراض الوراثية التي قد تصيب المولود، والضرر المتوقع من إجرائه نادر في نظر أهل الاختصاص، والنادر لا حكم له.

المثال السابع: يرى بعض أهل العلم من المعاصرين عدم جواز الاستفادة من البويضات الملقحة الفائضة في إجراء التجارب والدراسات عليها للإفادة منها في نقل الأعضاء (٢١١).

ومح القواعد التي اعتمد عليها أرباب هذا القول قاعدة (الضرر لا يُزال بالضرر)، وبيّنوا وجه ذلك بأنه يترتب على ترك الاستفادة من البويضات

الملقحة الفائضة ضرر على التجارب العلمية ونقل الأعضاء، إلا أن هذا الضرر لا يُزال بالضرر على جنين حي .^(٢١٢)

ويمكن للقائلين بالجواب أن يجيبوا بعدم تسليم أن في البييضات الملقحة الفائضة حياة إنسانية.

المثال الثامن: يجوز إجراء الجراحة الطبية إذا كان لإزالة ضرر، ويُشترط في جواز إجرائها ألا يترتب على إزالة الضرر ضرر مثله أو أشد منه.

المثال التاسع: اختار بعض الباحثين تحريم رتق غشاء البكارة مطلقاً سواء زال غشاء البكارة بسبب وطء مباح أو محرم أو بسبب مرض أو حادث أو غير ذلك .^(٢١٣)

ويعلّل هؤلاء لما ذهبوا إليه بقولهم: إن رتق غشاء البكارة وإن كان فيه إزالة ضرر عن الفتاة ونوحيها، إلا أن فيه غشاً وخداعاً وتقليساً على الزوج المنتظر، وضرر ذلك عليه ظاهر، وعليه فلا يجوز للمرأة ونوحيها إزالة الضرر عنهم بما يلحق ضرراً بالزوج؛ لأن الضرر لا يُزال بالضرر .^(٢١٤)

المطلب التاسع: قاعدة الرخص لا تُنأط بالعاصي^(٢١٥)

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

تفيد القاعدة أن الترخّص بالضرورة مرتبط بالعبد الطائع، أما من كان عاصياً ووقعت له ضرورة حال عصيانه فلا يترخص بالضرورة؛ لأن الترخّص بالضرورة استثناء الشارع؛ لما فيه من تحقيق المصلحة للمضطر، ولو جاز الترخّص بالضرورة للعاصي؛ لترتب عليه تحقيق المفسدة التي

رامها المضطر العاصي، والشارع الحكيم مُبرراً عن ذلك، ولأن العاصي باغ وعادٍ، فاختلف فيه شرط الترخيص بالضرورة المذكور في قوله تعالى ﴿عَبْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ (٢١٦).

ولا بد في هذا المقام من التنبيه على أمرين :

الأول: هناك فرق بين المعصية بالسفر، والمعصية فيه.

ويُمثل للمعصية بالسفر بالعبد الآبق والزوجة الناشز، فهذان لا يترخصان بالضرورة؛ لأن سفرهما معصية

وأما المعصية في السفر، فتكون في سفر مباح، كمسافر سافر للتجارة ثم شرب الخمر في سفره، وهذا يترخص بالضرورة

الثاني: تُعد هذه القاعدة من القواعد المختلف فيها، والخلاف فيها على قولين (٢١٧):

القول الأول: أن العاصي بسفره يترخص بالضرورة.

وإليه ذهب الحنفية وهو المشهور عند المالكية وقول عند الشافعية.

القول الثاني: أن العاصي لا يترخص بالضرورة.

وإليه ذهب الحنابلة والمالكية والشافعية في قول.

ثانياً: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: لا يجوز للمسافر سفر معصية أن يشرب الخمر أو يأكل الميتة إذا كان مضطراً لذلك، وهذا القول مشهور مذهب مالك (٢١٨).

المثال الثاني: لا يترخص بالضرورة العبد الآبق وقاطع الطريق ومن سافر بقصد التجارة في الخمر (٢١٩).

(٢٢٠)

المطلب العاشر: قاعدة "الضرورة لا تبيح الفروج"

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

تعتبر هذه القاعدة من قيود قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"، وتفيد أن الضرورة مهما بلغ ضررها فإنها لا تبيح فعل الفاحشة، وهذا يدل على عظم مقصد حفظ العرض في الشريعة الإسلامية
ثانياً: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: يحرم على المكره على الزنى الإقدام عليه مهما كانت درجة الضرورة؛ لأن الضرورة لا تبيح الفروج ولا تحلها^(٢٢١).

المثال الثاني: يحرم زرع خصية الرجل ومبيض المرأة؛ لأنه ثبت طبياً أنهما بعد زرعهما للمنقول إليه يستمران في حمل وإفراز الصفات الوراثية للشخص المنقول منه^(٢٢٢).

المطلب الحادي عشر: قاعدة "الحاجة قد تُنزّل منزلة الضرورة عامة كانت أو

(٢٢٣)

خاصة.

أولاً: المعنى الإجمالي للقاعدة.

الحاجة في اللغة اسم مصدر للفعل احتاج، وتطلق الحاجة في اللغة على الضرورة، والمأربة وهي الرغبة، والافتقار إلى الشيء، والبغية^(٢٢٤).

وتعرف الحاجة في الاصطلاح بأنها: حالة تطرأ على الإنسان لو لم تراعى لترتب عليها الحرج والمشقة.

وتتفق الحاجة مع الضرورة في كون كل منهما يستدعي تخفيفاً وتيسيراً. ومن أوجه اختلافهما أن الضرورة أقوى من الحاجة؛ لأنها تبيح

محرمات لا تباح بالحاجة، والمراد بكون الحاجة عامة هو أن الاحتياج عام لكل الأمة.

ومعنى كونها خاصة هو أن الاحتياج خاص بفئة من الناس، كحاجة أهل بلد معين أو أرباب حرفة معينة.

وتفيد القاعدة أن إباحة المحظور ليس خاصاً بالضرورات؛ لأن الحاجة إذا كانت عامة أو خاصة فإنها قد تنزل منزلة الضرورة في جواز الترخيص لها.

وثمَّ شروط لا بد من توفرها في الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، وهذه الشروط هي :

الشرط الأول: أن تؤدي الحاجة إلى حرج ومشقة غير معتادة.

ومضمون هذا الشرط مأخوذ من تعريفات الحاجة، ويفيد أن الحاجة لا تأخذ حكم الضرورة إذا كانت مشقتها معتادة، وهي التي يفعلها المكلف بلا وقوع حرج عليه، وذلك كالصوم والوضوء في اليوم الحار.

والشارع الحكيم ربط التخفيفات بالمشقة الشديدة والشاقة (مع أن معرفة الشدّة والشاق متعذرة؛ لعدم الضابط) ^(٢٢٥) إلا أن (ما لا يحد ضابطه لا يجوز تعطيله، ويجب تقريبه؛ تحصيلاً لمصلحته ودرءاً لمفسدته) ^(٢٢٦).

الشرط الثاني: أن تكون الحاجة متيقنة الوقوع أو مظنونة ظناً غالباً.

ومن هذا الشرط يؤخذ أن الحاجة إذا كانت مظنونة الوقوع ظناً نادراً فإن تدخل تحت هذه القاعدة.

ثانيًا: صيغ القاعدة.

وردت القاعدة بصيغ، منها :

الصيغة الأولى: اعتبار الحاجة في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في تحليل المحرم (٢٢٧).

الصيغة الثانية: الحاجة إذا عمت كانت كالضرورة (٢٢٨).

ثالثًا: أمثلة تطبيقية للقاعدة.

المثال الأول: تجويز السلم والإجارة والجعلالة والحوالة والكفالة، وغيرها من العقود التي جوزت على خلاف القياس؛ لعموم الحاجة إلى ذلك (٢٢٩).

المثال الثاني: استند مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي على الحاجة في قراره بجواز استئجار الكنائس في البلاد الكافرة من أجل الصلاة، مع مراعاة تجنب الصلاة إلى التماثيل والصور وسترها بحائل إذا كانت في قبلة المصلي (٢٣٠).

المثال الثالث: أقر المجمع المذكور جواز نزع العقار من الأفراد وتعويضهم فورًا بمقابل عادل يقدّره ذوو الخبرة إذا كان النزع للمصلحة العامة التي تدعو إليها ضرورة أو حاجة عامة تُنزل منزلة الضرورة كالمساجد والطرق والجسور (٢٣١).

المثال الرابع : أقر المجمع جواز التحكم المؤقت في الإيجاب إذا توافرت شروطه ودعت لذلك حاجة معتبرة شرعاً (٢٣٢).

المثال الخامس: يجوز للمعتدة من وفاة أن تخرج للعمل إذا امتنعت جهة عملها من منحها إجازة من أجل العدة، وليس هناك عائل يعولها؛ لأن

العمل مصدر المال، والحصول عليه من الحاجات التي تُنزل منزلة الضرورة^(٢٣٣).

المثال السادس: ذهب أهل العلم المعاصرون إلى جواز إجراء العمليات التجميلية للعيوب والنشوهات الطارئة إذا كانت هناك حاجة لذلك لأن (هذه العيوب تشتمل على ضرر خسي ومعنوي، وهو موجب للترخيص بفعل الجراحة؛ لأنه يعتبر حاجة، فتتزل منزلة الضرورة)^(٢٣٤).

المثال السابع : ذهب أكثر أهل العلم من المعاصرين إلى جواز التلقيح الصناعي بين الزوجين أثناء عقد الزوجية إذا توافرت الشروط التالية :

- ١- أن يكون التلقيح أثناء قيام عقد الزوجية بين الزوجين.
- ٢- أن يكون برضى من الزوجين.
- ٣- أن تثبت الضرورة أو الحاجة لإجراء هذه العملية من أجل الحمل، والحاجة يُراد بها ألا يكون للمرأة أولاد، وعدم الإنجاب قد يؤدي إلى حالات مرضية نفسية
- ٤- أن يغلب على ظن من سيقوم بإجراء العملية أنها ستعطي نتائج إيجابية.
- ٥- أن يكون المعالج على الترتيب التالي امرأة مسلمة، وإلا فامرأة غير مسلمة، وإلا فطبيب مسلم ثقة، وإلا فغير مسلم.
- ٦- أن يتقيد انكشاف المرأة بقدر الحاجة.
- ٧- انتفاء الخلوة بين الطبيب والمرأة التي يعالجها.
- ٨- أن تكون هناك ضمانات دقيقة كافية لمنع اختلاط الأنساب^(٢٣٥).

ومما يؤيد هذا القول أنَّ حاجة المرأة إلى الولد تُنزل منزلة الضرورة؛ لأن عدم الإنجاب قد يؤدي إلى هدم الأسرة، وينتج عنه قلق واضطراب نفسي لعدم إشباع غريزة الحصول على الولد، والحصول على الولد يحافظ على كيان الأسرة، وبه تكتمل السعادة الزوجية والنفسية والاجتماعية^(٢٣٦).

المثال الثامن : يرى أكثر المعاصرين جواز إنشاء بنوك الجلد، إذا توافرت الشروط التالية:

- ١ - أن يكون البنك بيد الدولة أو هيئة مؤتمنة تحت إشراف الدولة.
 - ٢ - أن يكون الاختزان للجلود الآمية على قدر الحاجة الواقعية والمتوقعة.
 - ٣ - أن تحترم قطع الجلد التي يستغنى عنها، فتدفن ولا تلقى مع الفضلات.
- و من المستندات التي اعتمد عليها أصحاب هذا القول قولهم : إنَّ الحاجة تدعو إلى إنشاء هذه البنوك، والحاجة تُنزل منزلة الضرورة، ولأن الاضطرار المتوقع يُنزل منزلة الاضطرار الواقع^(٢٣٧).

• الخاتمة :

و في الخاتمة التي نسأل الله حسننها، ألخص أهم نقاط هذا البحث، وهي:

- ١- من المقاصد الشرعية المرادة للشارع رفع الحرج عن المكلفين.
- ٢- لم تُشرع الرخص الشرعية ابتداء، لكنها استثناءات، يقتضيها ضعف البشر وعجزهم.
- ٣- تنقسم الرخصة من جهة تعلق الحكم الشرعي بها إلى واجبة، ومندوبة، ومباحة، وعلى خلاف الأولى، ومكروهة، ولا تجامع الرخصة الحرمة.

٤- تُعرَّف الضرورة بأنها (حالة تطرأ على الإنسان تلجئه لترك المأمور أو فعل المحظور)

٥- تضافرت الأدلة الشرعية على إباحة المحظور بسبب الضرورة.

٦- لا يظهر الأثر الصحيح للضرورة في تخريج الحكم للنازلة إلا بعد التصور الصحيح للنازلة، والتحديد الدقيق لوجه الضرورة فيها، والتأكد من توفر ضوابط الضرورة التي تبيح المحظور، والقطع بانعدام البدائل المباحة المغنية عن ارتكاب المحظور.

٧- للترخيص بالضرورة ضوابط لا بد من توافرها، وهي:

كون الضرورة متحققة، وملجئة، لا يترتب على الأخذ بها ضرر أكبر من الحاصل بها، وأن تُقدَّر الضرورة بقدرها، ولا تبطل حق الغير.

٨- اختلف في الضرورة المبيحة للمحظور هل ترفع الحرمة أو لا ؟ على قولين، أصحهما رفعها لها

٩- تنقسم الضرورة من جهة حكم الترخيص بها إلى ثلاثة أقسام :

ضرورة يجب فعلها، وضرورة يباح فعلها، وضرورة يحرم فعلها.

١٠- للترخيص بالضرورة قواعد شرعية تضبطه، وتبين ضوابطه،

وهي القواعد التالية:

المشقة تجلب التيسير، والضرر يزال، والضرورات تبيح المحظورات، والضرورة تقدر بقدرها، وما جاز لعذر بطل بزواله، وإذا زال المانع عاد الممنوع، والاضطرار لا يبطل حق الغير، والضرر لا يزال بالضرر، والرخص لا تنأط بالمعاصي، والضرورة لا تبيح الفروج، والحاجة قد تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة.

والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين.

• حواشي البحث:

- (١) سورة آل عمران الآية : ١٠٢.
 - (٢) سورة النساء الآية : ١.
 - (٣) سورة الأحزاب الآيتان : ٧٠ - ٧١.
 - (٤) انظر لسان العرب ٧/ ٤٠، القاموس المحيط ٢/ ٣٠٤.
 - (٥) أصول السرخسي ١/ ١٧.
 - (٦) التحرير ٢/ ١٤٦ مع التقرير والتحرير.
 - (٧) تنقيح الفصول ص ٨٥.
 - (٨) مختصر منتهى السؤل ٢/ ٢٥ مع رفع الحاجب.
 - (٩) الموافقات ١/ ٣٠١.
 - (١٠) الموافقات ١/ ٣٠٣.
 - (١١) المستصفى ١/ ٩٨.
 - (١٢) رفع الحاجب ٢/ ٢٦.
 - (١٣) روضة الناظر ص ١٠.
 - (١٤) البلبيل ص ٣٤.
 - (١٥) انظر المستصفى ١/ ٩٨، الموافقات ١/ ٣٠٢.
 - (١٦) سورة المائدة الآية ٣.
 - (١٧) سورة البقرة الآية ١٩٥.
 - (١٨) انظر حاشية ابن عابدين ٦/ ١٣٤، الشرح الكبير ٢/ ١٣٦، المجموع ٩/ ٤٢.
 - (١٩) العزيمة في اللغة : القصد المؤكد.
- وعُرِّفَت في الاصطلاح بتعريفات منها :
- تعريف الخبازي (ما شرع غير متعلق بالعوارض).
 - تعريف الشاطبي (ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء).
 - تعريف الغزالي (ما لزم العباد بإيجاب الله تعالى).
 - الطوفي (الحكم الثابت لدليل شرعي خال عن معارض).

- انظر المغني للخبازي ص ٨٣، الموافقات للشاطبي ١/ ٣٠٠، المستصفى للغزالي ١/ ٩٨، البلب للطوفي ص ٣٤.
- (٢٠) انظر الأحكام للأمدى ١/ ١٣٢، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧، البحر المحيط ١/ ٣٢٨، التحبير ٣/ ١١١٨، تيسير التحرير ٢/ ٢٣٢.
- (٢١) سورة المائدة آية ٣.
- (٢٢) قواعد الأحكام ١/ ٨١.
- (٢٣) مجموع الفتاوى ٢١ / ٨٠.
- (٢٤) أحكام القرآن ١/ ٧٤.
- (٢٥) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط ١/ ٣٢٨.
- (٢٦) رفع الحاجب ٢/ ٣٠.
- (٢٧) انظر المستصفى ١/ ٩٨.
- (٢٨) انظر روضة الناظر ١/ ٢٠٩.
- (٢٩) انظر تيسير التحرير ٢/ ٢٣٢، المجموع ٩/ ٤٠، المغني ١١ / ٧٤.
- (٣٠) سورة المائدة الآية ٣.
- (٣١) سورة البقرة الآية ١٧٣.
- (٣٢) انظر التحبير ٣/ ١١١٩.
- (٣٣) انظر التمهيد في تخریج الفروع على الأصول للإسنوي ص ١٢. المستصفى ١/ ٩٨.
- (٣٤) انظر الأصول والضوابط للنووي ص ٣٧٥.
- (٣٥) انظر التمهيد في تخریج الفروع على الأصول ص ٧٢.
- (٣٦) انظر أصول السرخسي ١/ ١٢٢، المجموع ٢/ ٢١٢.
- (٣٧) مجموع الفتاوى ٢٤ / ٩.
- (٣٨) انظر المنتور للزركشي ٢/ ١٦٦.
- (٣٩) الموافقات ١/ ٣٠٧.
- (٤٠) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٦/ ٣٨٩.

- (٤١) انظر حاشية ابن عابدين ٥ / ٢٠٩ ، المستصفى ١ / ٩٩ .
- (٤٢) انظر بداية المجتهد ١ / ١٢٥ ، المجموع ٤ / ٢٥٣ .
- (٤٣) سورة البقرة الآية ١٨٤ .
- (٤٤) انظر رفع الحاجب لابن السبكي ٢ / ٢٥ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٤٧٩ .
- (٤٥) انظر نهاية السؤل للإسنوي ١ / ٧٢ .
- (٤٦) انظر المنثور ٢ / ١٧٠ .
- (٤٧) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٢ .
- (٤٨) انظر شرح الكوكب المنير ١ / ٤٨٠ .
- (٤٩) تاج العروس ٧ / ١٢٢ .
- لسان العرب ٩ / ٣٣ ، القاموس المحيط ٢ / ٧٧ ،
- المعجم الوسيط ٢ / ٥٣٨
- (٥٠) انظر مجموع الفتاوى ١٩ / ٩٣ ، إعلام الموقعين ٣ / ١١ .
- (٥١) انظر المستصفى ١ / ٢٨٧ ، مقاصد الشريعة لابن عاشور ص ٧٨ .
- (٥٢) الموافقات ٢ / ١٧-١٨
- (٥٣) أحكام القرآن ١ / ١٥٩
- (٥٤) غمز عيون البصائر شرح الأشباه و النظائر ١ / ١١٩
- (٥٥) القوانين الفقهية ص ١٤٢ .
- (٥٦) الشرح الصغير ٢ / ١٨٣ .
- (٥٧) الأشباه والنظائر ص ١١٤ .
- (٥٨) العدة شرح العمدة ص ٣٩٦ .
- (٥٩) المحلى ٧ / ٤٢٦ .
- (٦٠) سورة البقرة الآية ١٧٣ .
- (٦١) التفسير الكبير ١ / ٧٢٤ .
- و انظر الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٢٤
- (٦١) نظرية الضرورة الشرعية ص ٦٨ ، ٦٧ .

- (٦٣) نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي و القانون الوضعي ص ٨٠.
- (٦٤) مجموعة بحوث فقهية ص ١٤٦.
- (٦٥) نظرية الضرورة الشرعية حدودها و ضوابطها ص ٢٨.
- (٦٦) الأم ٢ / ٣٩٦.
- (٦٧) معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤١٧.
- (٦٨) انظر عقود و رسم المفتي لابن عابدين ضمن مجموعة رسائله ١ / ١٧.
- (٦٩) انظر النوازل الفقهية في العمل القضائي المغربي لعبد اللطيف هداية الله ص ٣٢١.
- (٧٠) انظر فتح القدير لابن الهمام ١ / ٤٣٢، المجموع للنووي ٤ / ١٨٤، المغني لابن قدامة ١ / ١٨٨.
- (٧١) انظر فقه النوازل لبكر أبو زيد ١ / ٨، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة لمسفر القحطاني ص ٩٠.
- (٧٢) سورة البقرة الآية ١٧٣
- (٧٣) سورة المائدة الآية ٣
- (٧٤) سورة الأنعام الآية ١١٩
- (٧٥) سورة الأنعام الآية ١٤٥
- (٧٦) سورة النحل الآية ١١٥
- (٧٧) تيسير الكريم الرحمن ٢ / ٨٢
- (٧٨) رواه أحمد في المسند ٥ / ٢١٨، والحاكم في المستدرک ٤ / ٢٣٠، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي : مقطوع، ورجح محقق المسند شعيب الأرناؤوط أن الحديث حسن بطرقه وشواهده.
- (٧٩) انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ص ٥٠٦.
- (٨٠) رواه أحمد ٥ / ٨٧، وقال محقق المسند " إسناده ضعيف، فيه شريك بن عبد الله النخعي، سيء الحفظ وقد توبع، وهذا الحديث تفرد به سماك بن حرب، وقد اختلف فيه أهل العلم، ومثله لا يحتمل تفرد في مثل هذه الأبواب ."
- (٨١) أخرجه البخاري في صحيحه ٦ / ٢٦٥٨، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب

الافتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٦٨٥٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ١٨٢٩، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، حديث رقم (١٣٣٧).

(٨٢) القواعد والأصول الجامعة ص ٢٢.

(٨٣) الموافقات ٢ / ٢١٢.

(٨٤) الموافقات ٢ / ٢١٢-٢١٣.

(٨٥) سورة البقرة الآية ١٧٣.

(٨٦) سورة المائدة الآية ٣.

(٨٧) مجموع الفتاوى ٢٩ / ٦٤-٦٥.

(٨٨) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية لصالح بن حميد ص ١٣-١٤ بتصرف.

(٨٩) الموافقات ١ / ٣٣١ - ٣٣٢.

(٩٠) انظر إعلام الموقعين ٣ / ٢٧٩.

(٩١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٦.

(٩٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٦.

(٩٣) سورة النساء الآية ٩٧.

(٩٤) التفسير الكبير ٤ / ١٩٧.

(٩٥) المغني ١٣ / ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٩٦) سورة التغابن الآية ١٦.

(٩٧) مجموع الفتاوى ٢٩ / ٢٣٦.

(٩٨) انظر قواعد الأحكام ١ / ٧٤.

(٩٩) انظر الأشباه والنظائر لابن السبكي ١ / ٤٥، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١١،

الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٤.

(١٠٠) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ١٨٣، الأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٢١٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٥.

(١٠١) انظر المنثور ٢ / ٣٢٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٥.

- (١٠٢) الأم ٤ / ٣٧٤.
- (١٠٣) سورة الأنعام الآية ١١٩.
- (١٠٤) سورة النساء الآية ٢٩.
- (١٠٥) سورة البقرة الآية ١٩٥.
- (١٠٦) انظر المغني ١٣ / ٣٣١.
- (١٠٧) انظر قواعد الأحكام ١ / ١٣١.
- (١٠٨) القواعد الخمس هي ١- المشقة تجلب التيسير. ٢- اليقين لا يزول بالشك. ٣- الضرر يزال. ٤- العادة محكمة. ٥- الأمور بمقاصدها.
- (١٠٩) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٩٦، المدخل الفقهي للزرقا ٢ / ٩٩١.
- (١١٠) سورة الحج الآية ٧٨.
- (١١١) سورة النساء الآية ٢٨.
- (١١٢) سورة البقرة الآية ٢٨٦.
- (١١٣) انظر قواعد الأحكام ٢ / ١٢ - ١٤.
- (١١٤) انظر الموافقات ٢ / ٢١٤، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٧٤.
- (١١٥) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٣.
- (١١٦) انظر قواعد الأحكام ٢ / ١٩٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١١٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٢.
- (١١٧) انظر الأشباه والنظائر لابن السبكي ١ / ٤١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٥، المنثور ٢ / ٣٢١، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٧.
- (١١٨) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢ / ٧٨٤، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (٢٣٤٠)، وأحمد في المسند ٥ / ٣٢٦.
- وإسناد الحديث ضعيف، لكن له شواهد كثيرة يتقوى بها ؛ لذا صححه جمع من الأئمة.
- انظر نصب الراية للزيلعي ٤ / ٣٨٤، جامع العلوم والحكم لابن رجب ٢ / ٢٠٧ - ٢١١.

- (١١٩) انظر الأشباه والنظائر ٤٦/١.
- (١٢٠) انظر التحيير ٣٨٤٧/٨.
- (١٢١) انظر الأشباه والنظائر ص ٨٤.
- (١٢٢) انظر شرح الكوكب المنير ٤٤٣/٤.
- (١٢٣) انظر الأشباه والنظائر ص ٨٥.
- (١٢٤) انظر الوجيز للبورنو ص ١٧٥، القواعد الفقهية للسدلان ص ٢٥٤، المشقة تجلب التيسير للباحسين ص ٤٧٩، القواعد الفقهية للندوي ص ٢٧٠، القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للعجلان ص ٧٩، القواعد الكلية لشبير ص ٢١٣.
- (١٢٥) شرح القواعد الفقهية ص ١٨٥.
- (١٢٦) سورة الأنعام الآية ١١٩.
- (١٢٧) التحيير ٣٨٣٥-٣٨٣٦/٨، وانظر شرح الكوكب المنير ٤٣٩/٤.
- (١٢٨) الأم ٢٣٥/٤.
- (١٢٩) المنتقى شرح موطأ مالك ٢٢٨/٦.
- (١٣٠) انظر قواعد الأحكام ٧/٢.
- (١٣١) انظر الأم ١٤٢/٤.
- (١٣٢) الموافقات ٢٢٨/١.
- (١٣٣) انظر المعيار للمعرب ٣٢١/٦.
- (١٣٤) انظر إعلام الموقعين ٢٢٧/٣.
- (١٣٥) انظر القواعد و الأصول الجامعة ص ٣٨.
- (١٣٦) انظر إعلام الموقعين ٢٩/٣.
- (١٣٧) انظر زاد المعاد ٧٠٤/٥.
- (١٣٨) انظر الأشباه و النظائر لابن السبكي ٤٨/١، المنثور للزركشي ١٢٠/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٣، الأشباه و النظائر لابن نجيم ص ٨٤، قواعد الأحكام ١٩٦/٢.
- (١٣٩) انظر الأشباه والنظائر ٤٩/١.

- (١٤٠) انظر شرح القواعد الفقهية ص ١٦٣.
- (١٤١) شرح القواعد الفقهية ص ١٦٣.
- (١٤٢) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٣٥٣.
- (١٤٣) انظر القبس شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي ١ / ١٤٥.
- (١٤٤) انظر المعلم ٣ / ٧٦.
- (١٤٥) انظر الأشباه والنظائر لابن السبكي ١ / ٤٥.
- (١٤٦) انظر غمز عيون البصائر ١ / ٢٥٢.
- (١٤٧) انظر قرار رقم (٢٣) ص ٤٣ من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثالثة عام ١٤٠٧ هـ.
- (١٤٨) انظر قرار رقم (٢٣) ص ٤٥ من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثالثة عام ١٤٠٧ هـ.
- (١٤٩) انظر قرار رقم (٢٦) ص ٥٩ من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة عام ١٤٠٨ هـ.
- (١٥٠) انظر القرار رقم (٣٩) من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة عام ١٤٠٩ هـ.
- (١٥١) انظر فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١٥ / ٤٧٨.
- (١٥٢) انظر مجلة المجمع الفقهي العدد الثامن ص ٣٤٣-٣٤٤.
- (١٥٣) انظر القرار رقم (٢٣)، ص ٤٩ من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثالثة عام ١٤٠٧ هـ.
- (١٥٤) انظر نقل الدم وأحكامه الشرعية لمحمد صافي ص ٢٤، المسائل الطبية المستجدة ٢ / ٣٥٩، فقه النوازل لبكر أبو زيد ٢ / ٥٣.
- (١٥٥) انظر نوازل فقهية معاصرة للرحماني ص ٥٢٨.
- (١٥٦) انظر نقل الدم وأحكامه الشرعية ص ٥٨، المسائل الطبية المستجدة ٢ / ٣٣٩، أحكام الجراحة الطبية ص ٥٤٨.
- (١٥٧) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني ١ / ٣٧٦.

- (١٥٨) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثالث ١ / ٤٨٩، المسائل الطبية المستجدة ٩١ / ١.
- (١٥٩) انظر الانتفاع بأجزاء الآممي ص ٢٢٠، المسائل الطبية المستجدة ٢ / ١٥٧.
- (١٦٠) انظر ثبت أعمال ندوة رؤية إسلامية لبعض الممارسات الطبية ص ٤٠٠، ٤١٢.
- (١٦١) انظر قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص ١٤٧، الانتفاع بأجزاء الآممي ص ٢٣٣، المسائل الطبية المستجدة ٢ / ٨١.
- (١٦٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦ / ١٧٦، إعلام الموقعين ٣ / ١٥، فتاوى الشيخ ابن عثيمين ٢٢ / ٣٥٩.
- (١٦٣) انظر مجموع الفتاوى ابن تيمية ٢٦ / ٢٢٥، إعلام الموقعين ٣ / ١٥.
- (١٦٤) إعلام الموقعين ٣ / ٣٠.
- (١٦٥) انظر فتوى المجلس رقم (٢٦)، وهي منشورة في موقع المجلس على الانترنت : www.cfr.org.
- (١٦٦) انظر المنثور للزركشي ٢ / ٣٢٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٥.
- (١٦٧) انظر المغني لابن قدامة ٤ / ٤٥.
- (١٦٨) انظر القبس لابن العربي ١ / ١٤٥.
- (١٦٩) انظر المغني ١١ / ٧٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢ / ٢٢٥، المجموع شرح المذهب للنووي ٩ / ٤٢.
- (١٧٠) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٦، القبس لابن العربي ٢ / ٦٢٧، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٨٨، المجموع ٩ / ٥٢، المغني ١١ / ٧٣.
- (١٧١) سورة البقرة الآية ١٧٣.
- (١٧٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٣١، فتح القدير للشوكاني ١ / ١٧٠.
- (١٧٣) أحكام القرآن للجصاص ١ / ١٦٠ - ١٦١.
- (١٧٤) انظر أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٥٥، القوانين الفقهية ص ١١٦، المجموع ٩ / ٥٢، مغني المحتاج ٤ / ٣٠٧، المقنع لابن قدامة ٣ / ٥٣١، شرح منتهى الإرادات ٣ / ٤٠٠، المحلى ٧ / ٤٢٦.
- (١٧٥) أخرجه أبو داود في سننه ٢ / ٣٢٢، والبيهقي في سننه ٩ / ٢٥٦.

- (١٧٦) انظر الكافي لابن عبدالبير ١/ ٤٤٠، المنثور ٢/ ٣٢١.
- (١٧٧) قرار ٨١ من قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ١٨٣.
- (١٧٨) انظر المنثور للزركشي ٢/ ٣٢٠.
- (١٧٩) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٠٧.
- (١٨٠) انظر المنثور ٢/ ٣٢١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٢.
- (١٨١) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٣١١ - ٣١٢.
- (١٨٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٤، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٥، القواعد الفقهية للزرقا ص ١٨٩، نظرية الضرورة للزحيلي ص ٢٤١.
- (١٨٣) انظر أحكام أهل النمة لابن القيم ١/ ٣٩٩.
- (١٨٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/ ٣٣٣.
- (١٨٥) انظر مجامع الحقائق للخادمي ص ٣١٥.
- (١٨٦) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٥، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٦.
- (١٨٧) انظر المغني لابن قدامة ١/ ١٦٨.
- (١٨٨) انظر الانتصار لأبي الخطاب الكلوزاني ١/ ٣٩٨.
- (١٨٩) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٥.
- (١٩٠) انظر بدائع الفوائد ٤/ ٣٠.
- (١٩١) انظر نظرية الضرورة للزحيلي ص ٢٤١.
- (١٩٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٥.
- (١٩٣) انظر إعلام الموقعين ٣/ ٢٠.
- (١٩٤) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ١٠٨.
- (١٩٥) انظر موسوعة القواعد الفقهية ١/ ٣١٦.
- (١٩٦) المغني لابن قدامة ٨/ ٣٣٨.
- (١٩٧) انظر المغني ١٢/ ٥٣٠.
- (١٩٨) أخرجه أحمد في المسند ٣٤ / ٥٦٠، حديث رقم (٢١٠٨٢)، وقال محققه (له شواهد يتقوى بها ويصح، فيكون من الصحيح لغيره).

- (١٩٩) انظر حاشية ابن عابدين ٦/ ٣٣٨، مواهب الجليل للحطاب ٣/ ٢٣٤، المجموع ٩/ ٣٥، شرح منتهى الإرادات ٣/ ٤٠١.
- (٢٠٠) انظر حاشية ابن عابدين ٦/ ٣٣٨، مواهب الجليل ٣/ ٢٣٤، مغني المحتاج ٤/ ٣٠٨، الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١٩، إعلام الموقعين ٢/ ٢٥.
- (٢٠١) مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية الكويتية ٢/ ٢٩٣.
- (٢٠٢) انظر الأشباه والنظائر لابن السبكي ١/ ٤١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٤، موسوعة القواعد الفقهية ٦/ ٢٥٧.
- (٢٠٣) انظر موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ٦/ ٢٥٧.
- (٢٠٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٨٣.
- (٢٠٥) انظر أحكام الجراحة الطبية للدكتور محمد الشنقيطي ص ٣٤٢، المسائل الطبية المستجدة للدكتور محمد الننتشة ٢/ ١٠٦.
- (٢٠٦) انظر قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ١٦- ١٧.
- (٢٠٧) انظر المحلى ١٠/ ٧، المغني لابن قدامة ١١/ ٣١٣.
- (٢٠٨) انظر مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد ١٧ ص ٢٩٤.
- (٢٠٩) انظر الاستسناخ بين العلم والطب ص ٥٠١.
- (٢١٠) انظر الفحص الجيني في نظر الإسلام ص ١٢٠- ١٢٢.
- (٢١١) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس ٣/ ٢١١٩، ٢١٢٣.
- (٢١٢) انظر رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية ص ٢٥٣.
- (٢١٣) انظر أحكام الجراحة الطبية ص ٤٣٢، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء ص ٢٢٨.
- (٢١٤) انظر ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية ص ٥٧٢.
- (٢١٥) انظر المنثور للزركشي ٢/ ١٦٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٨.
- (٢١٦) سورة الأنعام الآية ١٤٥.
- (٢١٧) انظر فواتح الرحموت للأصاري ١/ ١٦٤، بداية المجتهد ١/ ٣٤٩، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٤٠، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ١/ ٣٨٢.
- (٢١٨) انظر المنتقى للباجي ٣/ ١٤٠.
- (٢١٩) انظر المغني ٢/ ٥١.

- (٢٢٠) انظر المعلم شرح صحيح مسلم للمازري ٢/ ٢٦٤، شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٨٠.
- (٢٢١) انظر المنتقى ٦/ ١٨٤.
- (٢٢٢) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس، ٣/ ٢١٥٥.
- (٢٢٣) انظر البرهان لإمام الحرمين ٢/ ٦٠٦، قواعد الأحكام ٢/ ٣١٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٢، المنثور للزركشي ٢/ ٢٤.
- (٢٢٤) انظر لسان العرب ٢/ ٢٤٢، تهذيب اللغة ١/ ٦٩٣، الصحاح ١/ ٣٠٧.
- (٢٢٥) قواعد الأحكام ٢/ ٢٠.
- (٢٢٦) قواعد الأحكام ٢/ ٢٠.
- (٢٢٧) القبس لابن العربي ٢/ ٧٩٠.
- (٢٢٨) الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٨.
- (٢٢٩) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨.
- (٢٣٠) انظر القرار رقم (٢٣) ص ٤٧ من قرارات المجمع في دورته الثالثة عام ١٤٠٧هـ.
- (٢٣١) انظر القرار رقم (٢٩) من قرارات وتوصيات المجمع في دورته الرابعة، عام ١٤٠٨هـ.
- (٢٣٢) انظر القرار رقم (٣٩) من قرارات وتوصيات المجمع في دورته الخامسة، عام ١٤٠٩هـ.
- (٢٣٣) انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز ٢٢/ ٢٠٢.
- (٢٣٤) أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ١٨٥، وانظر الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء ص ١٨٧.
- (٢٣٥) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني ١/ ٣٦٣ - ٣٦٩، المسائل الطبية المستجدة ١/ ١٩٢.
- (٢٣٦) انظر قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي ص ١٤٠ - ١٥٤، أطفال الأنابيب بين العلم والشرعية ص ٥٠.
- (٢٣٧) انظر ثبت ندوة رؤية إسلامية لبعض المشاكل الصحية ص ٣٢١، ١٠٧٨.

• ثبت المصادر والمراجع:

- ١- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، للدكتور محمد الشنقيطي، مكتبة الصحابة، ط٢، ١٤١٥ هـ.
- ٢- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد خالد منصور، دار النفائس، ط١، ١٤١٩ هـ.
- ٣- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة.
- ٤- أحكام القرآن، لأبي بكر الرازي، تحقيق محمد قمحاوي، دار المصحف، ط٢.
- ٥- أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٢، ١٤٠١ هـ.
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، ط١، ١٣٨٧ هـ.
- ٧- اختيارات ابن تيمية الفقهية، لعلاء الدين البعلي، مكتبة السداوي.
- ٨- الأشباه والنظائر، لتاج الدين السبكي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ هـ.
- ٩- الأشباه والنظائر، لمحمد عمر المعروف بابن الوكيل، تحقيق الدكتور أحمد العنقري، والدكتور عادل الشويخ، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤١٨ هـ.
- ١٠- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لزين الدين ابن نجيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤١٨ هـ.

- ١١- الأشباه والنظائر في الفروع ، لجلال الدين السيوطي ، دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٢- أصول السرخسي، لشمس الأئمة محمد السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة.
- ١٣- الأصول والضوابط، للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق د.محمد بقاء، نشر بمجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، العدد الثالث عام ١٤٠٠هـ.
- ١٤- أطفال الأنابيب بين العلم والشرعية، لزياد أحمد سلامة، دار البيارق، الدار العربية للعلوم، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ١٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- ١٦- الأم ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، خرَّج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣ هـ.
- ١٧- الانتفاع بأعضاء الأدمي في الفقه الإسلامي، إعداد عصمت الله عنايت الله محمد، مكتبة جراح إسلام، ط١، ١٤١٤ هـ.
- ١٨- الانتفاع بأعضاء الأدمي في الفقه الإسلامي، إعداد عصمت الله عنايت الله محمد، مكتبة جراح إسلام، ط١، ١٤١٤ هـ.
- ١٩- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٤١٣ هـ.
- ٢٠- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي.

- ٢١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد القرطبي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٢٢- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق عبدالعظيم الديب، دار الأنصار، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.
- ٢٣- البلبل في أصول الفقه، لسليمان الطوفي، مؤسسة الرسالة، ١٣٨٣ هـ.
- ٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين الزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر ط ١، ١٤١٤ هـ.
- ٢٥- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرداوي، تحقيق د / عبد الرحمن الجبرين، ود/ عوض القرني، ود/ أحمد السراح، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- ٢٦- التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، دار الفكر.
- ٢٧- التقرير والتحرير شرح التحرير، لابن أمير الحاج، المطبعة الأميرية، ط ١، ١٣١٦ هـ.
- ٢٨- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لجمال الدين الأسنوي، حققه وعلق عليه الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٩- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق الدكتور رياض قاسم، دار المعرفة، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- ٣٠- تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٠ هـ.

- ٣١- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٣ هـ.
- ٣٢- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، لأبي عبد الله البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية ، ط١ - ١٤٠٠ هـ.
- ٣٣- جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٩ هـ.
- ٣٤- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي ، دار عالم الكتب ، ١٤١٣ هـ.
- ٣٥- حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"، لابن عابدين، مكتبة مصطفى البابي، ط٢، ١٣٨٦ هـ.
- ٣٦- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩ هـ.
- ٣٧- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، للدكتور صالح بن حميد، دار الاستقامة، ط٢، ١٤١٩ هـ.
- ٣٨- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٩- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٠٢ هـ.
- ٤٠- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، بيت الأفكار الدولية.

- ٤١- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، بيت الأفكار الدولية.
- ٤٢- السنن الكبرى، لأحمد البيهقي، ضبط عبد السلام علوش، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٤٣- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، لأبي البركات الدريز، دار المعرفة، ١٣٩٨ هـ.
- ٤٤- شرح القواعد الفقهية، لأحمد الزرقا، دار القلم، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- ٤٥- الشرح الكبير على متن خليل، لأبي البركات الدريز، دار المعرفة.
- ٤٦- شرح الكوكب المنير للعلامة محمد الفتوحى ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٠هـ.
- ٤٧- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين القرافي، دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٤٨- شرح فتح القدير، للكمال ابن الهمام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٩هـ.
- ٤٩- شرح منتهى الإرادات، لمنصور البهوتي، نشر وتوزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية.
- ٥٠- الصحاح، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ .
- ٥١- صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، حقق نصوصه ورقم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العلمية.

- ٥٢- العدة شرح العدة في فقه الإمام أحمد، لبهاء الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ هـ.
- ٥٣- غمز عيون البصائر، لأحمد الحموي، بعناية نعيم أشرف نور، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان.
- ٥٤- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد الدويش، ط٤، ١٤٢٣ هـ.
- ٥٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦ هـ.
- ٥٦- فقه النوازل، للدكتور بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦ هـ.
- ٥٧- فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبدالعلي الأنصاري، المطبعة الأميرية، ط١، ١٣٢٤ هـ.
- ٥٨- قاعدة المشقة تجلب التيسير دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية، د.يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- ٥٩- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨ هـ.
- ٦٠- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر العربي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٢ م.
- ٦١- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورات ١-١٠، دار القلم ومجمع الإسلامي، ط٢، ١٤١٨ هـ.

- ٦٢- قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، للإمام عز الدين السلمي ، تحقيق الدكتور نزيه حماد ، والدكتور عثمان ضميرية ، دار القلم ، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٦٣- القواعد الفقهية ، مفهومها نشأتها تطورها دراسة مؤلفاتها أدلتها مهمتها تطبيقاتها، لعلي الندوي، دار القلم، ط٤، ١٤١٨هـ.
- ٦٤- القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها، للدكتور صالح السدلان، دار بلنسية، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- ٦٥- القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالله العجلان، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- ٦٦- القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية ، للدكتور محمد شبير، دار الفرقان، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٦٧- القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقسام النافعة ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، مكتبة ابن تيمية ، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٦٨- القواعد والفوائد الأصولية، لأبي الحسن بن اللحام، تحقيق عايش الشهراني، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- ٦٩- القوانين الفقهية، لابن جزي، تحقيق عبد الله المنشاوي، دار الحديث، ط١، ١٤٢٦هـ.
- ٧٠- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لابن عبد البر النمري، مكتبة الرياض الحديثة، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- ٧١- - لسان العرب، لأبي الفضل ابن منظور، دار صادر، ط١، ١٤١٠هـ.

- ٧٢- مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دار القلم.
- ٧٣- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا النووي، نشر زكريا يوسف، مطبعة الإمام.
- ٧٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٦هـ.
- ٧٥- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- ٧٦- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، جمع وإشراف الدكتور محمد سعد الشويعر، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، ط٢، ١٤١٦ هـ.
- ٧٧- مجموعة رسائل ابن عابدين، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، دار إحياء التراث.
- ٧٨- المحلى، لابن حزم الأندلسي، دار الجيل.
- ٧٩- المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، دار القلم، ط١، ١٤١٨ هـ.
- ٨٠- المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد الننتشة، من سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، ١٤٢٢ هـ.
- ٨١- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم، تحقيق مقبل الوادعي، دار الحرمين، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ٨٢- المستصفي في أصول الفقه، لأبي حامد الغزالي، دار الفكر.

- ٨٣- المسند، لأحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.
- ٨٤- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- ٨٥- المعلم بفوائد صحيح مسلم، لأبي عبدالله المازري، تحقيق محمد النيفر، الدار التونسية للنشر، ط٢.
- ٨٦- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقيا والأندلس والمغرب، لأحمد الونشريسي، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي.
- ٨٧- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، دار إحياء التراث العربي.
- ٨٨- المغني شرح مختصر الخرقي، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب ط٣، ١٤١٧هـ.
- ٨٩- المغني في أصول الفقه، لجلال الدين الخبازي، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقاء، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- ٩٠- مقاصد الشريعة، لمحمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، ١٩٧٨م.
- ٩١- المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموفق الدين بن قدامة، المطبعة السلفية.

- ٩٢- المنتقى شرح موطأ مالك، للقاضي سليمان الباجي، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٩٣- المنثور في القواعد، لبدر الدين الزركشي، تحقيق الدكتور تيسير فائق، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٩٤- منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، للدكتور مسفر بن علي القحطاني، دار الأندلس الخضراء، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- ٩٥- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، المكتبة التجارية.
- ٩٦- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبدالله الخطاب، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٨ هـ.
- ٩٧- موسوعة القواعد الفقهية، د. محمد صدقي البورنو، ط١، ١٤١٦ هـ.
- ٩٨- ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ضمن سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ط٢، ١٩٩٥ م.
- ٩٩- - نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي، المكتبة الإسلامية، ط٢.
- ١٠٠- نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها، لجميل بن مبارك، ط١، ١٤٠٨ هـ.
- ١٠١- نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، للدكتور وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٢ هـ.

- ١٠٢- نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي، للدكتور يوسف قاسم، دار النهضة العربية.
- ١٠٣- نقل الدم وأحكامه الشرعية، لمحمد صافي، مؤسسة الزعبي، ط١، ١٣٩٢ هـ.
- ١٠٤- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين الأسنوي، المطبعة السلفية، ١٣٤٣ هـ.
- ١٠٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، إشراف علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢١ هـ.
- ١٠٦- النوازل الفقهية في العمل القضائي، للدكتور عبداللطيف هداية الله، مطبوع ضمن النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، من إصدارات جامعة الحسن الثاني بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة.
- ١٠٧- ونوازل فقهية معاصرة، لخالد سيف الله الرحمانى، مكتبة الصخرة، ط١، ١٩٩٩ م.
- ١٠٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، لمحمد الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ١٠٩- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، لمحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤١٦ هـ.

